

# أثر الموت في الوفاء بالطاعات المنذورة في الفقه الإسلامي المقارن

د. محمد خالد عبدالعزيز منصور\*

---

(\*) أستاذ مشارك بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمّان.  
بحث مقدم لقضاء إجازة التفرغ العلمي للعام الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.



## ملخص البحث:

يتناول البحث حكم مسألة من المسائل الشرعية التي يحتاجها الناس في معاشهم وحياتهم في أيامنا المعاصرة، وهي مسألة أثر الموت في الوفاء بنذر الطاعات في الفقه الإسلامي المقارن، وهي تتعلق بحكم النيابة في العبادات بعامة، والنيابة في النذر بعد وفاة المسلم بخاصة، فإن العبادات المنذورة تُعدُّ ديناً في ذمة الميت قبل فعله هذه الطاعة المنذورة، يقوم وليه بها، على التفصيل عند الفقهاء في حكم كل عبادة من هذه العبادات.

وقد بين البحث معنى النذر اصطلاحاً، وهو إلزام مكلف مختار نفسه بفعل شيء غير لازم عليه بأصل الشرع، ولا خلاف بين الفقهاء في مشروعية النذر في الجملة، ووجوب الوفاء بما كان طاعة منه، وذلك من المكلف نفسه حال حياته.

وقد توصل البحث إلى تخيير ولي الميت بين أن يقضي الصلاة المنذورة عنه، أو يكفر عنه كفارة يمين، وتكون في ماله وجوباً إذا ترك مالا، وتكون في مال وليه استحباباً أو في مال أي أجنبي جوازاً.

وأنه يجوز قضاء الصوم المنذور عن الميت، ويقوم الولي بقضاء الصوم عن وليه استحباباً، ويجوز أن يقوم الأجنبي بذلك، ويترتب عليه: أن الولي مخير بين الصوم والإطعام؛ فإن كان له مال فمن تركته، وإن كان لا مال له تطوع به.

كما أنه يجوز قضاء الولي فعل الاعتكاف المنذور عن الميت، ويترجح أيضاً أن الولي يقوم بهذا الفعل استحباباً، فإن لم يفعل فإن كان له مال أطعم عنه منه، أو استؤجر من ماله من يقوم بفعل الاعتكاف عنه.

ويجوز الحج عن الميت حج النذر، سواء أكان قبل التمكن أم بعده، وهو متعين في حال وجود تركة للميت، فإن حج الولي استحباباً كان حسناً، أو استؤجر له من يحج عنه، وإن لم يكن له مال استحباباً للولي الحج عنه بنفسه، أو حج غيره عنه تطوعاً، جاز.

وأخيراً، فإنه يجوز أداء الصدقة المنذورة عن الميت، أوصى بذلك أم لم يوص، وإن لم يكن له مال استحباباً للولي أدائه عنه، ولا يجب عليه.

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،، وبعد،،

فإن من أعظم ما يشغل به المسلم: التعرف على حكم الله عز وجل في حوادث الأمور، وما يجد فيها من مسائل عملية تتصل بحياته، وتعالج المشكلات التي تمر به، وإن من الأبواب الفقهية المهمة - التي كثر فيها السؤال في أيامنا المعاصرة - باب النذر، ذلك بأن يقوم العبد بإلزام نفسه قرابة لم يلزمه الله تبارك وتعالى بها، ولا يهمننا كثيراً أن نبحث في حكم النذر وأنه مكروه على الصحيح من أقوال أهل العلم، ولكن الأهم من ذلك: أن النذر إذا وقع صحيحاً؛ فإنه يكون واجباً على العبد المسلم الإتيان به، ولا يعفيه عن هذا الواجب إلا العجز والمرض.

وتفرع عن ذلك مسألة مهمة كثر السؤال عنها في زماننا، ودعت الحاجة إلى تجليتها، وهي حكم ذلك النذر الذي صدر من المسلم - حال كونه صحيحاً معافى - من صلاة أو صيام أو اعتكاف أو حج أو صدقة، ثم مات قبل أن يؤدي هذا النذر، فهل يسقط عنه ذلك النذر؟ أم أنه يؤديه عنه وليه؟ أو يأمر غيره بأدائه عنه؟ هذه المسائل هي محل البحث.

## أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة في أمور، منها :

١ - أن النذر من الأحكام التي كثر استعماله في زماننا، وأصبح الناس يتجهون نحو النذر في حياتهم، مما يلزم معرفة حكمه بعد وفاتهم، وقد وجب عليهم.

٢ - حاجة الباحثين في الفقه الإسلامي وأصوله لمعرفة الأحكام المتعلقة بالموت قبل أداء النذر؛ لكي يقوموا بإفتاء الناس في هذه المسائل المهمة.

٣ - حاجة الأولياء وغيرهم؛ لمعرفة هذه الأحكام؛ لكي يبروا بأوليائهم بعد

موتهم؛ ولأنه دين في ذمة الميت، يلزم وليه أدائه عنه، ويمكن لغيرهم أدائه عنه استحباباً.

## مشكلة الدراسة :

تحدد مشكلة الدراسة في جملة من التساؤلات، جاء البحث للإجابة عنها، ومن أهمها:

- ما أثر الموت في أداء الصلاة المنذورة والصيام والاعتكاف المنذورين؟
- ما أثر الموت في أداء الحج المنذور والصدقة المنذورة؟
- ما حدود مسؤولية الولي عن أداء النذر بعد وفاة ميته؟
- ما التكليف الفقهي للنذر بعد وفاة النازر؟ هل يُعدّ ديناً في ذمته كسائر الديون أم أنه يسقط عنه بمجرد موته؟

## الدراسات السابقة :

قام جملة من الباحثين المعاصرين ببحث موضوع النذر في كتبهم، وذلك في كتب تدريسية جامعية، ككتاب الأيمان والنذور للدكتور محمد أبو فارس، وما أوردته الموسوعة الفقهية الكويتية وغيرها من الموسوعات الفقهية، والتي تعرض الاتجاهات الفقهية دون الخوض في المناقشات الفقهية والترجيح، وكذلك من بحث النيابة في العبادات فقد بحث موضوع النذر عموماً، وأثر الموت فيه، وكذلك الكتب التي تعرضت للفتاوى، وهي في جملتها إضافة معاصرة مهمة في موضوع البحث، غير أنني في هذه الدراسة قمت بتعميق فكرة النيابة في عبادة النذر، وقمت باستقصاء أقوال الفقهاء، والأدلة من مصادرهما ومطابقتها المختلفة، ومحاولة مناقشتها مناقشة علمية حرة وفق قواعد الفقه الإسلامي وأصوله، وجمعها في صعيد واحد بطريقة تسهل على المهتمين الاطلاع عليها، وهي مسلوكة في إطار واحد جامع، تؤازر بينها وحدة الفكرة، وتقربها إلى الأذهان سلاسة المنظومة؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لتحقيق القول في حكم المسائل المتعلقة بأثر الموت في الوفاء بالنذر.

## منهجية الدراسة :

قامت الدراسة على المنهجية العلمية القائمة على الاستقراء والتحليل والمقارنة والاستنتاج وفق الخطوات الآتية :

١ - استقرأت النصوص الفقهية المتعلقة بمسائل البحث استقراء يؤدي إلى الوصول إلى أحكام هذه المسائل.

٢ - حلت هذه النصوص الفقهية، واستدللت لها وفق منهج الفقه الإسلامي المقارن في بحث المسائل الفقهية، بتصوير المسألة، وتحرير موضع النزاع فيها - إن وجد -، ثم ذكر الأقوال الفقهية منسوبة إلى المذاهب الفقهية الأربعة والمذهب الظاهري، ثم الاستدلال لها بالأدلة الشرعية المعروفة، وبيان وجه الدلالة فيها، ثم مناقشتها وفق المنهج الأصولي في معالجة النصوص الشرعية.

٣ - استنتجت الآراء الفقهية الراجحة في المسائل محل البحث، مع بيان أسباب الرجحان.

٤ - حاولت ربط هذه الأحكام بالمقاصد الشرعية العامة، والجزئية المتعلقة بها، لربط الأحكام بمقاصدها، تحقيقاً لمقصد الشارع من شرع الحكم، مع ربط الأحكام الجزئية بالكلية؛ طلباً لسلامة الاستنباط.

كما أنني قمت بالالتزام بالمواضيع العلمية الأخرى: من عزو الآيات إلى مواضعها من السور القرآنية الكريمة، وتخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، والحكم عليها صحة وضعفاً، وبيان معاني المصطلحات اللغوية والفقهية والأصولية - حيث يلزم الأمر -، والتي يحتاجها البحث.

## خطة البحث :

يتضمن البحث مقدمة وأربعة مطالب، على النحو الآتي :

**المطلب الأول:** تعريف النذر، ومشروعيته، وحكم الوفاء به، والحكم التكليفي التفصيلي للنذر، وعلاقته بالنيابة في العبادات.

**المطلب الثاني :** أثر الموت قبل فعل الصلاة المنذورة

**المطلب الثالث :** أثر الموت قبل فعل الصيام والاعتكاف المنذور

**المطلب الرابع :** أثر الموت قبل فعل الحج المنذور والصدقة المنذورة

وختاماً فإنني أسأل الله العليّ القدير أن يكون هذا البحث صواباً، نافعاً،  
وأن يكون في ميزان الحسنات يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى  
الله بقلب سليم.

## المطلب الأول

### تعريف النذر، ومشروعيته، وحكم الوفاء به، والحكم التكليفي التفصيلي للنذر، وعلاقته بالنيابة في العبادات

يقتضي البحث في حكم النذر في الفقه الإسلامي بيان معناه في اللغة والاصطلاح؛ تمهيداً لبيان حكمه التكليفي، وعلاقته بالنيابة في العبادات، وذلك كما يأتي :

أولاً: النذر لغة: مصدر من الفعل نذر ينذر نذراً، وهو النحب، وهو ما ينذر الإنسان فيجعله على نفسه نحباً واجباً وإنما قيل له: نذر؛ لأنه نذر فيه؛ أي: أوجب، من قولك: نذرت على نفسي، أي: أوجبت على نفسي تبرعاً، من عبادة أو صدقة أو غير ذلك<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: النذر عند الفقهاء :

عرف النذر بتعريفات متقاربة، وأختار التعريف الآتي، وهو: "إلزام مكلف مختار نفسه بفعل شئ غير لازم عليه بأصل الشرع"<sup>(٢)</sup>.

وهناك تعريفات للفقهاء، منها: - على سبيل المثال - ما ورد عند الحنابلة من أنه: "إلزام مكلف مختار ولو كان كافراً بعبادة نصاً"<sup>(٣)</sup>.

ومنها: ما ورد عند الحنفية: "النذر إيجاب عين الفعل المباح على نفسه تعظيماً لله تعالى"<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: "نذر"، ٢٠٠/٥-٢٠١.

(٢) وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية، ٤٠/١٣٦.

(٣) البهوتي، شرح منتهى الإرادات المسمى: "دقائق أولي النهى لشرح المنتهى"، ٣/٤٧٢، البهوتي، الروض، المربع شرح زاد المستقنع، ٣/٣٧٥.

(٤) القنوي، أنيس الفقهاء، ص: ٣٠١، والجرجاني، التعريفات، ص: ٢٤٠، وانظر: الآبي الأزهري، الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ٣/٤٢٨.

وليس المقصود من البحث التوسع في مفهوم النذر، ولكن الاكتفاء ببيان المعنى الاصطلاحي توطئة للدخول في موضوع البحث.

ثالثاً: مشروعية النذر، وحكم الوفاء به :

لا خلاف بين الفقهاء في مشروعية النذر في الجملة، ووجوب الوفاء بما كان طاعة منه، وذلك من المكلف نفسه حال حياته، واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع :

أما من القرآن العظيم فقوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة: قوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾: أمر يقتضي إيجاب الوفاء بالنذر، ووجوب الوفاء به دال على مشروعيته في الجملة، ولو لم يكن مشروعاً، لما وجب الوفاء به.

وقوله تعالى في وصف الأبرار: ﴿يُؤْتُونَ بِالْذِّكْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾<sup>(٦)</sup>.

وجه الدلالة: مدح الحق تبارك وتعالى المؤمنين بوصف الوفاء بالنذر يدل على مشروعيته، ولولا كون النذر مشروعاً لما مدحهم على فعله؛ لأن الشارع لا يمدح إلا على فعل مشروع، وهو الوفاء بالنذر هنا.

وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَيْنَ آتِنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٧)</sup> فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾.

وجه الدلالة: قوله تعالى ﴿مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ.....﴾ يدل على النذر؛ لأن النذر

(٥) سورة الحج، الآية: ٢٩.

(٦) سورة الإنسان، الآية: ٧.

(٧) سورة التوبة، الآية: ٧٥-٧٧.

وفاء بعهد قطعه هذا النوع من الناس؛ إذا أعطاهم الله من فضله ألزموا أنفسهم بالصدقة، وهذا حقيقة النذر، فهو التزام بطاعة لم تجب من طريق الشرع ابتداء بل ألزم المسلم نفسه بها قربة لله عز وجل، ثم إن وصف الحق تبارك وتعالى لهم بالنفاق بسبب عدم التزامهم بما ألزموا به أنفسهم من شأن التصديق وعمل الصالحات، يدل على وجوب الوفاء به، ومشروعيته ابتداء.

وأما من السنة النبوية الشريفة: فما ورد عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه" (٨).

وجه الدلالة: قوله - صلى الله عليه وسلم - فليطعه، فلا يعصه، يدل على وجوب الوفاء بالنذر المشروع بالطاعة، وتحريم نذر المعصية، فكان النذر مشروعاً، وواجباً الوفاء به.

وما ورد عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: "يا رسول الله إني نذرت نذراً في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام، فكيف ترى؟ قال - صلى الله عليه وسلم -: "أذهب فاعتكف يوماً"، وفي رواية: "أنه قال للنبي - صلى الله عليه وسلم -: يا رسول الله، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم -: "أوف بنذرك" (٩).

وجه الدلالة: قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "أوف بنذرك" فعل أمر يقتضي الإيجاب، ولم يكن واجباً لما أمره - صلى الله عليه وسلم - بالوفاء به.

وما روى عمران بن حصين - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم؛ ثم إن

(٨) رواه البخاري، وانظر: البخاري، صحيح البخاري، فتح الباري، ٥٨١/١١.

(٩) رواه البخاري ومسلم، وانظر، البخاري، صحيح البخاري، فتح الباري، ٢٨٤/٤، ومسلم، صحيح مسلم، ١٢٧٧/٣.

بعدمكم قوماً يشهدون ولا يُستشهدون، ويخونون ولا يُؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن" (١٠).

وجه الدلالة: قوله - صلى الله عليه وسلم - : "وينذرون ولا يوفون" تعريض بخصال إذا فعلها الخلف كانت علامة على عصيان، ومنها: ترك الوفاء بالنذر، فكان الوفاء بالنذر واجباً، وكذلك أصله مشروع.

وأما التزام النذر بعد وفاة المكلف واستقراره في نمته، فهو محل بحث سيأتي التفصيل فيه في ثنايا البحث - إن شاء الله تعالى - .

#### رابعاً: الحكم التكليفي التفصيلي للنذر عند الفقهاء :

وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في الحكم التكليفي في ابتداء النذر في حق المسلم، وذلك على قولين في الجملة :

القول الأول: أن النذر مندوب إليه في الجملة على تفصيل بينهم: فالحنفية يرون أن النذر قربة مشروعة، ولا يصح إلا بقربة من جنسها واجب (١١).

والمالكية يذهبون إلى أن النذر المطلق هو المستحب (١٢).

وذهب الغزالي إلى أن النذر قربة، قال ابن الرفعة: الظاهر أنه قربة في نذر التبرر دون غيره (١٣).

فحاصل هذا القول أن الحنفية يرون النذر بأنواعه المختلفة مستحب، وأما المالكية والشافعية فالنذر المطلق، وهو نذر التبرر دون نذر المجازاة.

القول الثاني: أن النذر مكروه كراهة تنزيهية، وهو مذهب المالكية (١٤)، والشافعية في الجملة (١٥)، والحنابلة في الصحيح من المذهب (١٦).

(١٠) رواه البخاري، وانظر: البخاري، صحيح البخاري، ٣/٧.

(١١) الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، ٧٦/٤.

(١٢) أبو عمر بن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، ص: ١٩٩.

(١٣) الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ٣٥٤/٤.

(١٤) الحطاب، مواهب الجليل، ٣٢٠-٣١٩/٣.

(١٥) الشربيني، مغني المحتاج، ٣٥٤/٤، والنووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ٩٦/١١.

(١٦) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ٤٧٢/٣، ابن قدامة، المغني، ٦٢١/١.

## أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة التي سبقت في مشروعية النذر، ووجه الاستدلال منها: أن النصوص السابقة أوجبت الوفاء بالنذر، ومدحت من يقومون بالوفاء به، فكان ذلك دليلاً على استحبابه في نذر التبرير دون المجازاة.

ومن المعقول قالوا: إن النذر يتوسل به إلى القرب المختلفة، كالصلاة والصيام والصدقة والحج ونحوها، وللوسائل حكم المقاصد؛ فيكون النذر قربة<sup>(١٧)</sup>.

ومن المعقول أيضاً: أن المسلم يحتاج إلى أن يتقرب إلى الله عز وجل بنوع من القرب المقصودة التي له رخصة في تركها؛ لما يتعلق به من العاقبة الحميدة، وهي نيل الدرجات العلى والسعادة العظمى في دار الكرامة، وطبعه لا يطاوعه على تحصيله، بل يمنعه عنه؛ لما فيه من المضرة الحاضرة وهي المشقة، ولا ضرورة في الترك، فيحتاج إلى اكتساب سبب يخرج عن رخصة الترك، ويلحقه بالفرائض الموظفة، وذلك يحصل بالنذر؛ لأن الوجوب يحمله على التحصيل؛ خوفاً من مضرة الترك، فيحصل مقصوده<sup>(١٨)</sup>.

## أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بالسنة، وهي ما ورد عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: "نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن النذر، وقال: إنه لا يرد شيئاً؛ وإنما يستخرج به من البخيل"<sup>(١٩)</sup>.

وجه الدلالة: النهي - هنا - يحتمل معنيين: التحريم، والكراهة، فأما التحريم فيكون فيمن يعتقد أن النذر يوجب حصول غرض معجل، أو أن الله يفعل ذلك الغرض لأجل النذر، ويتعذر التحريم - أيضاً - في دلالة هذا

(١٧) الشريبي، مغني المحتاج، ٤/٣٥٤.

(١٨) الكاساني، بدائع الصنائع، ٦/٢٨٨٣.

(١٩) رواه البخاري ومسلم، وانظر: البخاري، صحيح البخاري، ١١/٤٩٩، ومسلم، صحيح مسلم، ٣/١٢٦١.

الحديث؛ لكون الوفاء بالنذر واجب، ولو كان النذر محرماً لما كان الوفاء به واجباً؛ إذ لا يمكن للشرع أن يشرع وفاء بواجب لأمر محرّم في الأصل.

لذا تعين المصير لكون النهي الوارد في النهي للكرهية التنزيهية.

كما أن تصريح النبي - صلى الله عليه وسلم - بكونه لا يرد شيئاً، وأنه صفة البخيل وهو دليل على كراهيته.

ومن المعقول قالوا: إن النذر لو كان مستحباً لفعله النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه - رضي الله عنهم - إلا إنهم لم يفعلوه، وعدم فعلهم يدل على كراهته<sup>(٢٠)</sup>.

### مناقشة الأدلة :

أما ما استدل به أصحاب القول الأول: فما يتعلق بالأدلة العامة الدالة على مشروعية النذر، ووجوب الوفاء به، فهي أدلة في الصحيحين، وغيرهما، فهي من حيث الثبوت صحيحة، وأما دلالتها على استحباب النذر المطلق عند الحنفية، ونذر التبرر عند المالكية والشافعية، فلا تسلم؛ لأن حديث عائشة - رضي الله عنها - غاية ما يدل عليه أنه من أوجب على نفسه نذراً، فيجب عليه الوفاء به، ولم تتعرض دلالة الحديث إلى حكم النذر.

وأما الآيات الواردة في مدح الموفين بنذورهم من المؤمنين: فهو مدح لمن أتى بالواجب على وجهه، وليس فيه تعرض لحكم النذر ابتداءً.

وهكذا سائر الأدلة الأخرى، غاية ما فيها وجوب الوفاء بالنذر، وأن النذر في أصله مشروع، وبما أن الأحاديث الواردة في النهي عن النذر صحيحة سنداً، فدلالتها جاءت مقيدة لمطلق هذه الأحاديث.

وقد وضحت أن دلالة النهي على معنيين: التحريم والكرهية التنزيهية، وأنها في هذه الأحاديث للتنزيه، لا للتحريم.

---

(٢٠) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ٣/٤٧٢، ابن قدامة، المغني، ١/٦٢١.

وأما قولهم: إن النذر يتوسل به إلى القرب المختلفة كالصلاة والصيام والصدقة والحج ونحوها، وللوسائل حكم المقاصد؛ فيكون النذر قرينة، فيجاب عنه بأمور:

**الأمر الأول:** أن هذا الدليل العقلي يسلم لهم في حال ورود أدلة صريحة في استحباب النذر ابتداءً، ولم ترد.

**الأمر الثاني:** أنه قد وردت أدلة تدل على النهي عن النذر عموماً، ومنها: التبرر، وقد تعارضت دلالتها مع الآيات والأحاديث الدالة على مشروعية النذر في الجملة، فوجب إزالة التعارض الظاهري بينهما، وقد بينت بأن أحاديث النهي بمثابة تقييد المطلق.

**الأمر الثالث:** أن النذر بالطاعات التي ذكرها، قد يؤول إلى إثم وتقصير في حال عدم قدرته على الوفاء بها، وقد أراد التوصل بالنذر إلى حصول القربات، فالأمر إلى التحريج على نفسه والتضييق عليها، وإيقاعها في الإثم، وهو عدم الوفاء بالنذر، ومعلوم أن الوفاء به واجب.

وأما استدلالهم: بأن المسلم يحتاج إلى أن يتقرب إلى الله عز وجل بنوع من القرب المقصودة التي له رخصة تركها، لما يتعلق به من العاقبة الحميدة، وهي نيل الدرجات العلى والسعادة العظمى في دار الكرامة، وطبعه لا يطاوعه على تحصيله، بل يمنعه عنه؛ لما فيه من المضرة الحاضرة، وهي المشقة، ولا ضرورة في الترك، فيحتاج إلى اكتساب سبب يخرجه عن رخصة الترك، ويلحقه بالفرائض الموظفة، وذلك يحصل بالنذر؛ لأن الوجوب يحمله على التحصيل خوفاً من مضرة الترك، فيحصل مقصوده، فيجاب عنه بأمور:

**الأمر الأول:** أنه افتراض عقلي صحيح، وفيه حث للمسلم على أن يوظف المتروكات رخصة ويحولها إلى واجبات موظفة بسبب النذر، ولكنه في مقابلة نصوص النهي.

**الأمر الثاني:** هذا السبب يسلم في حال كون الوفاء بالنذر مندوباً إليه أو مباحاً، فلا يحصل له ضرر بترك الوفاء به، أما والحال أن الوفاء بالنذر واجب،

وتركه موجب للإثم، فقد عاد هذا الإثم على افتراض حصول الهمة والتوسل المسلم إلى الطاعات بالنقض والبطلان، فكيف يكون باعثاً على نذب؟ ثم قد يؤول على صاحبة بالضرر، الذي رجا المسلم بفعله النذر الإتيان بالرخص المتروكات، التي تركها موجب للضرر في حقه.

## مناقشة أدلة القول الثاني :

أما ما استدل به أصحاب هذا القول من السنة: فهو صحيح سنداً، ومجمل في معنى النهي، وبيئت أن النهي للكرهية، لا للتحريم، ثم إن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - (إنه لا يرد شيئاً)، فيه بيان لعلة كراهة نذر التبرر، والنذر المعلق على حصول شيء، والمسمى بنذر المجازاة، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (إنما يستخرج به من البخيل) بيان لعلة أخرى للنهي عن نذر التبرر أيضاً؛ فإن الكريم على نفسه وعلى غيره لا يحتاج إلى طريق يلزم فيه نفسه بالطاعة، بل يقدم على فعل الطاعات رغبة فيما عند الله تعالى من الأجر، لا أن يلتجئ إلى النذر.

وأما ما استدل به أصحاب هذا القول من المعقول، من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة الكرام - رضي الله عنهم - لم يفعلوه، ولم يشتهر عنهم أنهم كانوا يعتادون المداومة عليه: فوجيه، ودليل آخر على تفسير النهي في الحديث، وحمله على الكراهة التنزيهية؛ خوفاً من عدم القدرة على الالتزام به.

## الترجيح :

من خلال استعراض أدلة الفريقين ومناقشتها يظهر أن الرأي الراجح في المسألة هو: القول بكرهية النذر عموماً، بقطع النظر عن نوعه، جمعاً بين الأدلة كل باتجاه، فأحاديث المشروعية ووجوب الوفاء بالنذر تحمل عليهما، وأحاديث النهي تحمل على الكراهة التنزيهية؛ لحصول النذر من المسلم ابتداءً.

خامساً: التأصيل الشرعي للنيابة عن الميت في العبادات وعلاقته بالندب:

يُعدُّ هذا التأصيل الأساس الذي يُنطَلَقُ منه للحكم على مدى جواز قضاء العبادات عن الميت، من صلاة وصيام وزكاة وحج وندب وصدقة وغيرها من العبادات.

ولا بد من القول بادىء بدء: بأن الأصل في باب النيابة عن الغير: أن الإنسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره: صلاة أو صوماً أو صدقة أو غيرها عند أهل السنة والجماعة<sup>(٢١)</sup>؛ لما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : "أنه ضحى بكبشين أملحين أقرنين، وقال: هذا عني، وعن آل بيتي، وعن أمة محمد - صلى الله عليه وسلم -" <sup>(٢٢)</sup>.

والأصل: عدم جواز النيابة عن الميت في العبادات؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ <sup>(٣٩)</sup> وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ <sup>(٢٣)</sup>، وهذا الأصل سيأتي البحث فيه، والتحقيق من خلال عرض المسائل المتعلقة به، والعبادات بعد ذلك على أنواع:

النوع الأول: عبادة مالية محضة، كالزكاة، والنيابة تجري في هذا النوع بلا خلاف في حالتها الاختيار والضرورة؛ وذلك لحصول المقصود بفعل النائب.

النوع الثاني: عبادة بدنية محضة، كالصلاة والصيام، والنيابة لا تجري في هذا النوع بحال؛ لأن المقصود هو إمتاع النفس، وهو لا يحصل بالفعل، وتجري عند طائفة أخرى، وهو محل خلاف<sup>(٢٤)</sup>.

النوع الثالث: عبادة بدنية مالية، أي مركبة منهما؛ كالحج، والنيابة تجري

(٢١) الميرغنائي، الهداية شرح بداية المبتدي، ١/١٩٨.

(٢٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، رقم: " ١٦٢٦ "، ١١٢/٢، ٨١٢، ومسلم، رقم: " ١٦٧٩ "، ٣/١٣٠٦.

(٢٣) سورة النجم، الآية: ٣٩-٤٠.

(٢٤) النووي، شرح النووي على مسلم، ١١/٩٦.

في هذا النوع عند العجز، وذلك للمشقة بتنقيص المال؛ ولا تجري عند القدرة لعدم إعتاب النفس، ولا تجري عند طائفة أخرى<sup>(٢٥)</sup>.

ويؤيد هذه الأنواع الثلاثة: الأدلة من السنة النبوية الصحيحة على جواز النيابة فيما جوزه الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على ما سيأتي تفصيله في ثنايا البحث.

وأما علاقته بالنذر: فإن كان نذراً مطلقاً؛ فإن كفارته كفارة يمين، وهو معنى متعلق بالمال، وإن كان نذراً مقيداً؛ فإنه لا يخلو أن يكون مختصاً بالمال كالصدقة والوقف؛ فإنه لا خلاف في جواز النيابة فيه، ويقوم من شاء بهذه النيابة من ولي أو غيره، ويقضيه عن الميت، وينوب عنه في ذلك بنية عن نية الميت.

أو أن يكون مختصاً بالبدن كالصلاة والصيام؛ فإنه لا يصح أن يقضيه أحد عنه، ولا ينوب عنه فيه، وفيه خلاف أيضاً.

أو كان مما يتعلق بالمال والبدن كالحج، ففيه خلاف، وقد دلت الأدلة الصحيحة على جوازه<sup>(٢٦)</sup>.

---

(٢٥) الميرغناني، الهداية، ١/١٩٨-١٩٩.

(٢٦) الباجي، القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، ت: ٤٩٤ هـ، المنتقى شرح الموطأ، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٣٢ هـ، عن مطبعة السعادة بمصر، ٣/٢٣٠.

## المطلب الثاني

### أثر الموت قبل فعل الصلاة المنذورة

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - فيمن نذر أن يؤدي صلاة فمات قبل أن يؤديها، بعد تمكنه من أدائها<sup>(٢٧)</sup>، وذلك على قولين :

**القول الأول:** أنه من مات وقد نذر صلاة؛ فإنها لا تؤدي عنه، سواء أكان المؤدي عنه وليه أم غيره مطلقاً، واستثنوا من ذلك صلاة ركعتي الطواف؛ فإنهما تصليان عن الميت الذي يحج ويعتمر عنه - إن قيل بجواز النيابة عنه فيهما -<sup>(٢٨)</sup>، وهو مذهب الحنفية<sup>(٢٩)</sup>، والمشهور من مذهب المالكية<sup>(٣٠)</sup>، ولا تنفذ وصيته بالاستئجار عليها، وهو المشهور عند الشافعية<sup>(٣١)</sup>، ورواية عند الإمام أحمد<sup>(٣٢)</sup>.

قال الإمام الباجي: " ... فإن كان نذراً مطلقاً فإن كفارته كفارة يمين، وهو معنى متعلق بالمال، وإن كان مقيداً: فإنه لا يخلو أن يكون مختصاً بالمال

---

(٢٧) لا خلاف عند الفقهاء في أن صلاة الفرض لا يفعلها أحد عن أحد، لا بأجرة ولا بغير أجرة، بل لا يجوز أن يستأجر أحداً ليصلي عنه نافلة باتفاق الأئمة، لا في حياته ولا في مماته، وكذلك من يستأجر ليصلي عنه فريضة، ابن تيمية، الفتاوى، ٣٠/٢٠٤.

(٢٨) البهوتي، كشاف القناع، ٦/١٢٦.

(٢٩) الزيلعي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ٢/٣٠٧، الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ٣/١٠٣.

(٣٠) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٣/٢٣٠، الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ٢/٢٤٧، المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ٢/٥٤٣-٥٤٤.

(٣١) الأم، الشافعي، ٢/١١٥، حاشيتا قليوبي وعميرة، ١٢/١٩٦، الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ٥/٢٧٠، النووي، المجموع شرح المذهب، ٦/٣٧٢، النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ١/٢٧٨.

(٣٢) ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ٢/٤٩، ابن قدامة، المغني، ١٣/٦٥٥، وابن مفلح، الفروع، ٥/٧٦، المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد، ٥/٤٨٧، ابن النجار، شرح منتهى الإرادات، ٣/٣٨٩-٣٩٠، البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، ٦/١٢٨، ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، ٤/٤٣٠.

كالصدقة والعتق، أو أن يكون مختصاً بالبدن كالصلاة والصيام، أو أن يكون له تعلق بهما كالحج والجهاد؛ فإن كان مختصاً بالمال كالصدقة والعتق والتحبيس في سبيل الله فلا خلاف في جواز النيابة فيه، .... فما كان مختصاً منها بالبدن كالصلاة والصيام؛ فإنه لا يصح أن يقضيه أحد عن أحد، ولا ينوب عنه فيه...» (٣٣).

وقد حكى الإجماع القاضي عياض<sup>(٣٤)</sup>، وابن بطال<sup>(٣٥)</sup>: أنه: " لا يصلي أحد عن أحد"، وبناء على ذلك يكفر عنه كفارة يمين؛ لتركه النذر<sup>(٣٦)</sup>.

**القول الثاني:** أن من نذر صلاة، ولم يؤدها، أداها عنه وليه استحباباً، وهو المذهب عند الحنابلة، واختاره الأكثر، وأبو بكر الخرقى، وهي الرواية الصحيحة عندهم<sup>(٣٧)</sup>، ونُص على أنه يجوز أن يستأجر عن الميت من يصلى عنه ما فات من الصلوات<sup>(٣٨)</sup>، وألحقوا بها - أيضاً - الطواف المنذور<sup>(٣٩)</sup>، وهو قول بعض متأخري الشافعية<sup>(٤٠)</sup>، وحكى الماوردي عن عطاء بن أبي رباح، وإسحاق بن راهويه: أنهما قالا بجواز الصلاة عن الميت، ومال الشيخ أبو سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبي عصرون - من المتأخرين في مذهب الشافعية - في كتابه [الانتصار] إلى اختيار هذا<sup>(٤١)</sup>، ونص عليه ابن عبد الحكم من المالكية<sup>(٤٢)</sup>،

(٣٣) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٣/٢٣٠.

(٣٤) ابن مفلح، الفروع، ٥/٧٦، الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، ٥/٢٧٠.

(٣٥) الشنقيطي، أضواء البيان، طبعة مصورة، ٥/٢٥٦.

(٣٦) ابن قدامة، الشرح الكبير، ٣/٩٢.

(٣٧) ابن مفلح، المبدع، ٢/٤٩، ابن قدامة، المغني، ١٣/٦٥٥، وابن مفلح، الفروع، ٥/٧٦،

المرادوي، الإنصاف، ٥/٤٨٧، ابن النجار الفتوحى، شرح منتهى الإرادات، ٣/٣٧٩-

٣٨٠

(٣٨) وابن مفلح، الفروع، ٥/٧٦.

(٣٩) ابن مفلح، الفروع، ٥/٧٩،

(٤٠) حاشيتا قلوبى وعميرة، ١٢/١٩٦، الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، ٥/٢٧٠،

المجموع شرح المذهب، ٦/٣٧٢.

(٤١) النووي، شرح النووي على مسلم، ١/٩٠.

(٤٢) المغربي، مواهب الجليل، ٢/٥٤٣.

وهو قول الظاهرية<sup>(٤٣)</sup>، وهو مروى عن ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهما -، وبه قال: الأوزاعي وعطاء وإسحاق، وعلى هذا فتصح وصيته بها<sup>(٤٤)</sup>.

قال الإمام النووي: "وذهب جماعات من العلماء إلى أنه يصل إلى الميت ثواب جميع العبادات من الصلاة والصوم والقراءة وغير ذلك"<sup>(٤٥)</sup>.

## الأدلة :

### أدلة القول الأول :

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية :

١ - ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : " لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مداً من حنطة"<sup>(٤٦)</sup>.

وجه الدلالة من الأثر: قول ابن عباس - رضي الله عنهما - : " لا يصلي أحد عن أحد" عام في الفرض والنفل، ويدخل فيه النذر، وفي الحياة وبعد الممات، فكان الوفاء بالنذر إذا كان صلاة، غير جائز؛ لأنه داخل في عموم النهي.

ما روي عن الإمام مالك أنه قال: "لم أسمع عن أحد من الصحابة، ولا من التابعين بالمدينة أن أحداً منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد، أو يصلي عن أحد"<sup>(٤٧)</sup>.

٢ - وقال مالك: "لا يمش أحد عن أحد"<sup>(٤٨)</sup>.

---

(٤٣) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ٤/٤٢١.

(٤٤) ابن قدامة، المغني، ١٣/٦٥٥.

(٤٥) النووي، شرح النووي على مسلم، ١/٩٠.

(٤٦) رواه النسائي موقوفاً عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، النسائي، السنن الكبرى،

رقم: "٢٩١٨"، ٣/١٧٥، وصححه صاحب الجوهر النقي، وصحح روايته عن

عائشة - أيضاً - الجوهر النقي، ٤/٢٥٧.

(٤٧) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٣/٢٣٠.

(٤٨) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٣/٢٣٠.

وجه الدلالة من الأثرين : أن مالكاً - رضي الله عنه - لم ينقل عن الصحابة والتابعين أنه يصلي أحد عن أحد عموماً، ويدخل فيه النذر، وكذلك المشي بعمومه على المشي لحج أو صلاة<sup>(٤٩)</sup>، فكان بمنزلة الاستقراء لفعل السلف على ذلك، والاستقراء يُعدُّ حجة ما لم يعارض بمعارض ينقض هذا الاستقراء.

٣ - قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ (٣٦) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٥٠﴾.

وجه الدلالة: الآية نص في أن الإنسان لا ينال من الأجر على الأعمال الصالحة إلا ما يقوم به في الدنيا، فإذا مات لا ينتفع بعمل قام به غيره عنه، وقضاء نذر الصلاة داخل في عموم هذه الآية الكريمة.

٤ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له " (٥١).

وجه الدلالة: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " إلا من ثلاث ..... " يدل على أن المسلم لا ينتفع بعمل صالح بعد موته إلا ما نص عليها النبي - صلى الله عليه وسلم -، وليس قضاء نذر الصلاة داخل فيها.

٥ - أن الصلاة لا بدل لها بحال، ويدخل فيها صلاة النذر عن الميت، فلا يقوم فيها فعل النائب مقام فعل المنوب عنه<sup>(٥٢)</sup>.

٦ - أن المقصود من التكاليف الشرعية الابتلاء والمشقة، وهذا يتحقق في العبادات البدنية بإتباع النفس والجوارح بالأفعال المخصوصة، وبفعل النائب لا تتحقق المشقة على نفس من وجبت عليه، فلم تجز فيها النيابة مطلقاً، ويدخل فيها النذر<sup>(٥٣)</sup>.

(٤٩) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٣/٢٣١.

(٥٠) سورة النجم، الآية: ٣٩-٤٠.

(٥١) رواه مسلم، صحيح مسلم، رقم: " ٢٦٨٢ "، ٤/٢٠٦٥.

(٥٢) ابن قدامة، المغني، ١٣/٦٥٥.

(٥٣) الميرغاني، الهداية شرح بداية المبتدي، ١/١٩٨.

٧ - لِأَنَّ الصَّلَاةَ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ مَخْضَةٌ، لَا يَخْلُقُهَا مَالٌ، وَلَا يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا<sup>(٥٤)</sup>، فلم يصح قضاؤها عن الميت عموماً، وفي النذر خصوصاً.

### أدلة أصحاب القول الثاني :

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية :

١ - ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : " أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في نذر كان على أمه، فتوفيت قبل أن تقضيه، فأفتاه النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه يقضيه عنها -، فكانت سنة بعده<sup>(٥٥)</sup> .

فكانت سنة بعده : أي : صار قضاء الوارث ما على المورث في المنذور طريقة شرعية<sup>(٥٦)</sup> .

وجه الدلالة من الحديث : قول الراوي : فأفتاه - صلى الله عليه وسلم - أن يقضيه : يدل على جواز قضاء المنذور عموماً، والصلاة منها.

جاء في الفروع : " إِنَّ قِصَّةَ سَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ الْمَذْكُورَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ نَذْرٍ يُقْضَى<sup>(٥٧)</sup> .

(٥٤) ابن مفلح، الفروع، ٧٦/٥.

(٥٥) أصل هذا الحديث في الصحيحين، البخاري، صحيح البخاري، رقم: " ١٦١٠"، ٣/ ١٠١٥، ومسلم، صحيح مسلم، رقم: " ١٦٣٨"، ٣/ ١٢٦٠، ورواه بهذا اللفظ: أبو داود، سنن أبي داود، رقم: " ٣٣٠٧"، ٣/ ٢٣٦، والنسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، ت: ٣٠٣ هـ، المجتبى من السنن، رقم: " ٣٦٦٠"، ٦/ ٢٥٤، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، رقم: " ٢١٣٢"، ١/ ٦٨٩، والترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، ت: ٢٧٩ هـ، الجامع الصحيح سنن الترمذي، رقم: " ١٥٤٦"، ٤/ ١١٧، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والباقي، المنتقى شرح الموطأ، ٣/ ٢٢٨، والحديث صحيح.

(٥٦) ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ت: ٨٥٢ هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ، ١١/ ٥٨٤.

(٥٧) ابن مفلح، الفروع، ٧٨/٥.

وقال ابن حزم الظاهري: "وهذا عموم لكل نذر طاعة، فلا يحل لأحد خلافه" (٥٨).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: "قلت: هو في الصحيح، خلا قوله: "في الجاهلية" رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح" (٥٩).

ويؤكد عموم النذر الوارد في حديث سعد بن عباد - رضي الله عنه -: ما ذكره الإمام الباجي من أن النذر في هذا الحديث يحتمل أن يكون مطلقاً أو مقيداً، قال: "والأظهر أنه مطلق؛ لأنه لو كان مقيداً لاستفسره النبي - صلى الله عليه وسلم - عما نذر؛ لأن من النذر المقيد ما يجب الوفاء به، ومنه ما لا يجب الوفاء به، وهو ما يكون مباحاً، ومنه ما لا يحل الوفاء به، وهو أن ينذر محرماً، فلما كان النذر المقيد يتنوع إلى ما لا يجوز وإلى ما يجوز كان الأظهر أنه لو كان مقيداً لسأله عن وجه نذرها؛ ليميز منه ما يجوز مما لا يجوز، وبحسب ذلك يكون الجواب، ولما لم يسأل كان الأظهر أنه النذر المطلق الذي لا يكون منه ما يجوز وما لا يلزم.

ودليلنا من جهة القياس: أنه نذر قصد به القربة، فوجب أن يتعلق به الوجوب، أصل ذلك: إذا كان مقيداً بما فيه قربة" (٦٠).

وقد ذكر الباجي - أيضاً - وجهين في نذر أم سعد:

الوجه الأول: أنه نذر عقده والتزمته، ولم يجب عليها بعد، وهو وجه بعيد.

الوجه الثاني: أنه نذر التزمته، ووجب عليها بتمكنها منه، وهو ظاهر اللفظ، وهو كما قال: "أظهر وأبين" (٦١).

٢ - وعن مروان بن قيس - وكان قد أخذ الرعية عن أهله على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله إن أبي توفي وقد جعل عليه أن

(٥٨) ابن حزم، المحلى، ١٩٧/٥.

(٥٩) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، وإسناده حسن، ١٩١/٤.

(٦٠) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٢٢٩/٣.

(٦١) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٢٣٠/٣.

يمشي إلى مكة، وأن ينحر بدنة، ولم يترك مالاً، فهل يقضي عنه أن يمشى عنه وأن ينحر عنه بدنه من مالي؟ فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : [نعم، اقض عنه، وانحر عنه، وامش عنه، أرأيت لو كان على أبيك دين لرجل فقضيت عنه من مالك، أليس يرجع الرجل راضياً؟ فإن الله تعالى أحق، أن يرضى" ، رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات] (٦٢).

وجه الدلالة من الحديث: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "نعم اقض عنه، وانحر عنه، وامش عنه، أرأيت لو كان على أبيك دين لرجل فقضيت عنه من مالك أليس يرجع الرجل راضياً؟ فإن الله تعالى أحق أن يرضى" : صريح في جواز قضاء العبادات عن الميت، ومنها الصلاة، فكان قضاء الصلاة المنذورة مشروعاً.

٣ - الأحاديث الصحيحة الصريحة الدالة على جواز الحج عن الميت، والصيام عنه.

منها: حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: ثم أتى رجل النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال له: "إن أختي نذرت أن تحج، وإنها ماتت، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : "لو كان عليها دين أكنت قاضيه؟ قال: نعم. قال: "فاقض الله، فهو أحق بالقضاء" (٦٣) والصلاة التي أوجبها الناظر على نفسه هي دينٌ لله تعالى عليه، وقد مات قبل أدائها فيقضيها عنه وليه (٦٤).

٤ - ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : "أنه أمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء، فقال: صل عنها" (٦٥).

وجه الدلالة: قول ابن عمر - رضي الله عنهما - : "صل عنها" : صريح في جواز قضاء الصلاة المنذورة عن الميت.

٥ - وفي الموطأ عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر عن عمته: أنها حدثته،

(٦٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ١٩١/٤.

(٦٣) رواه البخاري، صحيح البخاري، رقم: "٦٣٢١"، ٦/٢٤٦٤.

(٦٤) ابن مفلح، الفروع، ٧٦/٥.

(٦٥) رواه البخاري، صحيح البخاري، رقم: "٦٣٢١"، ٦/٢٤٦٤.

عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشياً إلى مسجد قباء، فماتت ولم تقضه، فأفتى عبد الله ابن عباس ابنتها: أن تمشي عنها<sup>(٦٦)</sup>.

وجه الدلالة من الأثر: أن إفتاء ابن عباس - رضي الله عنهما - لابنة هذه المرأة: أن تمشي عنها إلى قباء بعد موتها، يدل على جواز النيابة في هذا المشي، وأنه أجراه مجرى ما تصح فيه النيابة، كالحج والجهاد، وذلك أنه نذر متعلق بقطع مسافة هي نفسها قرية، فجاز أن تدخله النيابة كالحج والجهاد<sup>(٦٧)</sup>، وقيس عليه قضاء النذر عن الميت إذا كان صلاة منذورة بجامع كونهما قرية.

وقد بين القاضي أبو الوليد أن القرية المقصودة من النذر للمشي إلى قباء: هي الصلاة فيه<sup>(٦٨)</sup>.

٦ - واستدلوا لعدم الوجوب على الولي؛ وإنما هو على الاستحباب: أن الوارث إن لم يلتزمه فلا يلزم، وأن حديث سعد يحتمل أنه قضاه من تركتها أو تبرع به، وليس في الحديث ما يدل على الإلزام<sup>(٦٩)</sup>.

٧ - دليل الظاهرية على وجوب الصلاة المنذورة على الولي لظاهر حديث سعد هذا<sup>(٧٠)</sup>، فإن لفظه: "فاقضه": أمر يفيد الإيجاب، فقضاء الولي واجب حينئذ.

٨ - قياس الصلاة المنذورة عن الميت على جواز قضاء الصوم والحج عنه بجامع أن كلا منهما عبادة بدنية، وأن كلا منهما دين وجب على الميت، فيقضى عنه كبقية ديونه<sup>(٧١)</sup>.

(٦٦) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٣/٢٣٠.

(٦٧) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٣/٢٣١.

(٦٨) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٣/٢٣٠.

(٦٩) النووي، شرح مسلم على النووي، ١١/٩٧.

(٧٠) النووي، شرح مسلم على النووي، ١١/٩٧.

(٧١) ابن مفلح، الفروع، ٢/٤٩، ٥/٧٦، البهوتي، كشف القناع، ٦/١٢٦، قال ابن دقيق العيد: "وقد تشبث بعض الشافعية بأن يقيس الاعتكاف والصلاة على الصوم في النيابة، وربما حكاها بعضهم وجهاً في الصلاة، ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ٢/٢٣١.

قال ابن حزم: "فهذا القرآن والسنن المتواترة المتظاهرة التي لا يحل خلافها، وكلهم يقول: يحج عن الميت إن أوصى بذلك، ثم إنه يصام عنه، إن أوصى بذلك، وكلاهما عمل بدن" (٧٢).

٩ - القياس على الدعاء والصدقة والحج، فإنها تصل بالإجماع (٧٣)، فكذلك الصلاة المنذورة.

١٠ - جَوَازُ النِّيَابَةِ فِيهِ حَالُ الْحَيَاةِ، فَبَعْدَ الْمَوْتِ أَوْلَى (٧٤).

## مناقشة الأدلة :

### مناقشة أدلة أصحاب القول الأول :

أما ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: " لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مداً من حنطة "؛ فقد رواه النسائي موقوفاً عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، وصححه صاحب الجواهر النقي، وصحح روايته عن عائشة - أيضاً - الجواهر النقي، وكذلك جاء عن ابن عمر ونحوه موقوفاً، وذكره مالك في الموطأ «أنه بلغه» عن ابن عمر، ولم يذكر أحد من شارحيه من رواه موصولاً، وابن عبد البر في التمهيد، ولكن الحافظ الزيلعي نقله من مصنف عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر، وصرح الزيلعي بما يفيد أنه لم يعرفه مرفوعاً قط، وقال: «قلت: غريب مرفوع، وروي موقوفاً على ابن عباس، وابن عمر. فحديث ابن عباس: رواه النسائي في " سننه الكبرى في الصوم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، قال: لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مداً من حنطة، ولم يخرج ابن عساکر في "أطرافه"، وحديث ابن عمر: رواه عبد الرزاق في "مسنفه في كتاب الوصايا" أخبرنا عبد الله بن عمر عن

(٧٢) ابن حزم، المحلى، ٤/٧.

(٧٣) النووي، شرح النووي على مسلم، ١/٩٠.

(٧٤) ابن النجار، شرح منتهى الإرادات، ٣/٣٨٩.

نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومَنَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ،  
وَلَكِنَّ إِنْ كُنْتَ فَاعِلاً تَصَدَّقْتَ عَنْهُ، أَوْ أَهْدَيْتَ.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ ابْنُ الْجَهْمِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: لَا يَصُومَنَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ،  
وَلَا يَحْجَبَنَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَوْ كُنْتُ أَنَا لَتَصَدَّقْتُ، وَأَعْتَقْتُ، وَأَهْدَيْتُ.

وَهُوَ فِي " الْمُوطَأِ " بِبَلَاغٍ، قَالَ ابْنُ مُصْعَبٍ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ  
اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قَالَ، فَذَكَرَهُ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مِنْ  
التَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالْمَدِينَةِ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ أَمَرَ أَحَدًا يَصُومُ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا  
يُصَلِّي عَنْ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهُ كُلُّ أَحَدٍ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَفْعَلُهُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ<sup>(٧٥)</sup>.

فخلاصة الكلام في الأثر أنه صحيح من حيث النسبة لابن عباس وابن  
عمر وعائشة - رضي الله عنهم -.

وأما عموم لفظه؛ أنه لا يصلي أحد عن أحد في الممات وفي الحياة،  
فمسلّم؛ لولا وجود المعارض من النصوص الشرعية العامة القاضية باستحباب  
قضاء النذر عموماً، وسيأتي البحث فيها.

وأما ما روي عن الإمام مالك أنه قال: "لم أسمع عن أحد من الصحابة،  
ولا من التابعين بالمدينة أن أحداً منهم أمر أحداً أن يصوم عن أحد أو يصلي  
عن أحد"، وقول مالك: "لا يمش أحد عن أحد"، فهو استقراء معارض بأدلة  
تدل على جواز قضاء النذر عموماً.

وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ <sup>(٣٩)</sup> وَأَنْ  
سَعِيهِ سَوْفَ يُرَى <sup>(٧٦)</sup>.

، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من  
ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"، فذكر الولد له

(٧٥) الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، ٤٦٣/٢، وانظر: ابن حجر، تلخيص الحبير في  
أحاديث الرافعي الكبير، ٤٥٧/٤.

(٧٦) سورة النجم، الآية: ٣٩-٤٠.

خاضان؛ لأن الولد من كسبه، كما قال سبحانه: ﴿مَا أَعْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾<sup>(٧٧)</sup>، قال مجاهد: من الولد، وولد الرجل من كسبه<sup>(٧٨)</sup>، وكما روت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إن أطيّب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه"<sup>(٧٩)</sup>.

فلما كان هو الساعي في وجود الولد كان عمله من كسبه، بخلاف الأخ والعم والأب، ونحوهم فإنه ينتفع - أيضاً - بدعائهم، بل بدعاء الأجانب؛ لكن ليس ذلك من عمله.

وأما الآية، فللعلماء أجوبة متعددة عنها، كما قيل: إنها تختص بشرع من قبلنا، وقيل: إنها مخصوصة، وقيل: إنها منسوخة، وقيل: إنها تنال السعي مباشرة، وسبب الإيمان من سعيه الذي تسبب فيه، ولا يحتاج إلى شيء من ذلك، بل ظاهر الآية حق، لا يخالف بقية النصوص، فإنه قال: ليس للإنسان إلا ما سعى، وهذا حق، فإنه إنما يستحق سعيه، فهو الذي يملكه ويستحقه، كما أنه إنما يملك من المكاسب ما اكتسبه هو، وأما سعي غيره فهو حق وملك لذلك الغير.

لكن هذا لا يمنع أن ينتفع بسعي غيره كما ينتفع الرجل بكسب غيره، فمن صلى على جنازة فله قيراط فيثاب المصلي على سعيه الذي هو صلته والميت أيضاً؛ لصلاة الحي عليه، كما في حديث عائشة - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "ثم لا يموت أحد من المسلمين فتصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا مائة فيشفعوا له إلا شفّعوا فيه"<sup>(٨٠)</sup>.

(٧٧) سورة المسد، الآية: ٢.

(٧٨) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٨٢/٢٠.

(٧٩) رواه النسائي، سنن النسائي، رقم: "٤٤٤٩"، ٢٤٠/٧، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، رقم: "٢١٣٧"، ٧٢٣/٢، والحديث صحيح.

(٨٠) رواه الترمذي، سنن الترمذي، رقم: "١٠٢٩"، قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح، وقد وقفه بعضهم ولم يرفعه، ٣/٣٤٨، واللفظ له، ولأبي داود: "عن ابن عباس قال سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: "ثم ما من مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعوا فيه" رقم: "٣١٧٠"، ٢٠٣/٣، والنسائي، سنن النسائي، رقم: "١٩٩١"، ٧٥/٤، والحديث صحيح.

فالله تعالى يثيب هذا الساعي على سعيه الذي هو له، ويرحم ذلك الميت بسعي هذا الحي؛ لدعائه له، وصدقته عنه، وصيامه عنه، وحجه عنه.

وقد ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (ما من رجل يدعو لأخيه دعوة إلا وكل الله به ملكاً، كلما دعا لأخيه دعوة قال الملك الموكل به: آمين، ولك بمثله" (٨١).

فهذا من السعي الذي ينفع به المؤمن أخاه، يثيب الله هذا، ويرحم هذا، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وليس كل ما ينتفع به الميت أو الحي أو يرحم به يكون من سعيه، بل أطفال المؤمنين يدخلون الجنة مع آبائهم بلا سعي، فالذي لم يجز إلا به أخص من كل انتفاع؛ لئلا يطلب الإنسان الثواب عمله، وهو كالدين يوفيه الإنسان عن غيره فتبراً ذمته، لكن ليس له ما وفى به الدين، وينبغي له أن يكون هو الموفي له، والنبي - صلى الله عليه وسلم - لما قال: "انقطع عمله إلا من ثلاث"، لم يقل إنه: لم ينتفع بعمل غيره، فإذا دعا له ولده كان هذا من عمله الذي لم ينقطع، وإذا دعا له غيره لم يكن من عمله، لكنه ينتفع به (٨٢).

وقد أجاب ابن حزم عن الاستدلال بهذه الآية بأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ (٨٣)، وهو الذي قال لرسوله - صلى الله عليه وسلم - ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (٨٤)، وهو الذي قال سبحانه: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (٨٥)، وقد ورد الصوم والحج عن الميت، وهما دين على الميت، فصح أنه ليس للإنسان إلا ما سعى، وما حكم الله تعالى

(٨١) رواه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، رقم: "٢٨٩٥"، ٩٦٦/٢، قال في مجمع الزوائد:

"رواه البزار، ورجاله ثقات"، ٧٥/٤، ولفظ مسلم: "حدثتني أم الدرداء، قالت: حدثني سيدي أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "ثم من دعا لأخيه بظهر الغيب قال الملك الموكل به آمين، ولك بمثل"، رقم: "٢٧٣٣"، ٢٠٩٤/٤.

(٨٢) ابن تيمية، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه، مكتبة ابن تيمية، ٣١١/٢٤ - ٣١٣.

(٨٣) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٨٤) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٨٥) سورة النساء، الآية: ٨٠.

أو رسوله - صلى الله عليه وسلم - أن له من سعي غيره عنه، والصوم عنه من جملة ذلك، فيقاس عليه الصلاة.

وهم أنفسهم يقولون: إن حج عن الميت أو أعتق عنه أو تصدق عنه فأجر كل ذلك له، ولا حق به، فظهر تناقضهم<sup>(٨٦)</sup>.

وأما قولهم: إن الصلاة عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في حال الحياة، فلا تدخلها النيابة بعد الموت من باب أولى، وكل موضع قلنا: يقضي عنه الولي فإنه على سبيل الندب، لا الوجوب؛ لأن قضاء دينه لا يجب على وليه فكذلك النذر المشبه به، فإنه دليل يسلم لولا وجود أدلة دلت على جواز قضاء النذر عن الميت.

وأما قولهم: إن الصلاة لا بدل لها بحال، فلا يقوم فيها فعل النائب مقام فعل المنوب عنه، فإنه لا يسلم لوجود أدلة عامة تدل على جواز النيابة عن الميت، وكذا سائر الأدلة العقلية في مقابلة النصوص المجيزة لذلك.

### مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني :

فأما استدلالهم بما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : " أن سعد ابن عبادة استفتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في نذر كان على أمه.... " إلخ، فهو أثر صحيح سنداً، فأصله في الصحيحين، وله روايات متعددة.

وقد أجاب الباجي عن حديث سعد بن عبادة - رضي الله عنه - بقوله: " فإذا قلنا: إن قول سعد: إن أمي ماتت، وعليها نذر، يقتضي النذر المطلق؛ فإن معناه: المال؛ لأن كفارته كفارة يمين، ولا خلاف في صحة النيابة في ذلك، وإذا قلنا: يحتمل النذر المقيد؛ فإن الظاهر أنه مقيد بما يختص بالمال أو بما له تعلق بالمال والبدن، ولذلك أمره أن يقضيه عنها، ولو كان مما يختص بالبدن لم يأمره بذلك؛ لأن النيابة لا تصح فيه، كما لا تصح في فروضه<sup>(٨٧)</sup>.

(٨٦) ابن حزم، المحلى، ٣/٧، وهذه الإجابات عن دلالة الآية والحديث يمكن الاستدلال بها على جواز الصوم والحج والاعتكاف عن الميت.

(٨٧) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٣/٢٣٠.

فقول الباجي: إن النياية لا تصح في صلاة النذر، كما لا تصح في فروضه، يقال: هو استدلال صحيح؛ لولا ورود الاحتمال، ومع ورود الاحتمال لا يمكن القطع بعدم جواز قضاء الصلاة المنذورة عن الميت.

ثم الظاهر من كلام الباجي - رحمه الله تعالى -، أنه نذر مطلق، وهو يؤكد معنى العموم الذي فهمه بعض من تقدم ذكرهم، فيكون مؤكداً لجواز قضاء النذر مطلقاً، ومنه: الصلاة.

قال القاضي عياض: "واختلفوا في نذر أم سعد هذا، فقيل: كان نذراً مطلقاً، وقيل: كان صوماً، وقيل: كان عتقاً، وقيل: صدقة، واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أم سعد.

قال القاضي: ويحتمل أن النذر ما ورد في تلك الأحاديث، قال: والأظهر أنه كان نذراً في المال، أو نذراً مبهماً، ويعضده ما رواه الدارقطني من حديث مالك فقال له - يعني النبي صلى الله عليه وسلم -: اسق عنها الماء، وأما أحاديث الصوم عنها فقد علله أهل الصنعة للاختلاف بين رواته في سنده وامتته وكثرة اضطرابه، وأما رواية من روى أفأعتق عنها فموافقة أيضاً؛ لأن العتق من الأموال، وليس فيه قطع بأنه كان عليها عتق، والله أعلم".<sup>(٨٨)</sup>

وظاهر من كلام ابن بطال والاحتمالات الواردة: عدم إمكان القطع بماهية النذر الذي كان على أم سعد - رضي الله عنه -، فيبقى الاحتمال قائماً، ويبقى جواز الوفاء بالنذر مطلقاً أداءً بدنياً أم مالياً.

وأما استدلالهم بحديث مروان بن قيس، فهو صحيح سنداً كما ذكر ذلك الهيثمي في مجمع الزوائد، ثم إنه صريح دلالة بقوله - صلى الله عليه وسلم - له: "نعم، اقض عنه، وانحر عنه، وامش عنه، أرأيت لو كان على أبيك دين لرجل فقضيت عنه من مالك أليس يرجع الرجل راضياً؟ فإن الله تعالى أحق، أن

(٨٨) النووي، شرح النووي على مسلم، ٩٧/١١، وانظر: ابن حجر، فتح الباري، ٣٩٠/٥، الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ١١٣/٤.

يرضى"، فقلوه: "اقض عنه": عام في كل قضاء، ثم بين له جواز النحر عنه، وهو أمر مالي، وامش عنه، وهو عبادة بدنية، وهي في محل النزاع، وعليه فيجوز الصلاة عن الميت؛ ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - شبهه بالدين، والدين يقضى على وفق ما كان في أصله.

وأما استدلالهم بالأحاديث الدالة على جواز الحج عن الميت، والصيام عنه، وقياس الصلاة المنذورة عليهما، فقد منعه أصحاب القول الثاني بأنه مع الفارق؛ فإن الصلاة عبادة بدنية محضة، وليس كذلك الحج؛ فإن الحج عبادة بدنية مالية، فيقال: قد سلمتم قضاء الصيام، وهو عبادة بدنية أيضاً، وقد وردت النصوص الصريحة الصحيحة في قضاء الصوم عن الميت

وأما استدلالهم بما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، وما أفتى به ابن عباس في الموطأ: فقد اعترض عليهما بأنهما أفتيا بخلافه<sup>(٨٩)</sup>.

قال الشوكاني: "قال البخاري وأمر ابن عمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء يعني ثم ماتت، فقال صلي عنها، وقال ابن عباس نحوه، وحديث ابن عباس في قصة سعد بن عبادة أصله في الصحيحين، وقول ابن عباس الذي أشار البخاري بأنه نحو ما قاله ابن عمر، أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح أن امرأة جعلت على نفسها مشياً إلى مسجد قباء فماتت ولم تقضه، فأفتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها، وجاء عن ابن عمر وابن عباس خلاف ذلك، فقال مالك في الموطأ: إنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، وأخرج النسائي من طريق أيوب بن موسى عن ابن أبي رباح عن ابن عباس قال: "لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد"، وأورده ابن عبد البر من طريقه موقوفاً، والنقل في هذا عن ابن عباس مضطرب، ويمكن الجمع بحمل الإثبات في حق من مات، والنفي في حق الحي.

ثم وجدت عن ابن عباس ما يدل على تخصيصه في حق الميت بما إذا مات وعليه شيء واجب، فعند ابن أبي شيبة - بسند صحيح - سئل ابن

(٨٩) ابن حجر، التلخيص الحبير، ٤/٥٧٤.

عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال: يصام عنه النذر، وقال ابن المنير: يحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله: صلي عنها العمل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث" (٩٠).

وقال ابن حجر في الفتح: "وأمر ابن عمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء يعني فماتت فقال صلي عنها، وقال ابن عباس نحوه، وصله مالك عن عبد الله بن أبي بكر، أي ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمته أنها حدثته عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشياً إلى مسجد قباء فماتت ولم تقضه فأفتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها، وأخرجه بن أبي شيبة بسند صحيح، عن سعيد بن جبير قال مرة عن ابن عباس، قال: إذا مات وعليه نذر قضى عنه، وله ومن طريق عون بن عبد الله بن عتبة أن امرأة نذرت أن تعتكف عشرة أيام فماتت ولم تعتكف، فقال ابن عباس: اعتكف عن أمك، وجاء عن ابن عمر وابن عباس خلاف ذلك. فقال مالك في الموطأ: إنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، وأخرج النسائي من طريق أيوب بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد" أورده ابن عبد البر من طريقه موقوفاً ثم قال: والنقل في هذا عن ابن عباس مضطرب، قلت: ويمكن الجمع بحمل الإثبات في حق من مات، والنفي في حق الحي.

ثم وجدت عنه ما يدل على تخصيصه في حق الميت بما إذا مات وعليه شيء واجب، فعند ابن أبي شيبة بسند صحيح: سئل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال يصام عنه النذر، وقال ابن المنير: يحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله: "صلي عنها"، العمل بقوله - صلى الله عليه وسلم - "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث" فعدَّ منها الولد؛ لأن الولد من كسبه، فأعماله الصالحة مكتوبة للوالد من دون أن ينقص من أجره فمعنى صلي عنها: أن صلاتك مكتوبة لها، ولو كنت أنما تنوي عن نفسك، كذا قال: ولا يخفى تكلفه.

---

(٩٠) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منقلى الأخبار، ١٥٥/٩.

فينبغي على كلامه تخصيص الجواز بالولد، وإلى ذلك جنح ابن وهب وأبو مصعب من أصحاب الإمام مالك، وفيه تعقب على ابن بطال، حيث نقل الإجماع أنه لا يصلي أحد عن أحد، لا فرضاً ولا سنة، لا عن حي ولا عن ميت، ونقل عن المهلب أن ذلك لو جاز لجاز في جميع العبادات البدنية، وكان الشارع - صلى الله عليه وسلم - أحق بذلك أن يفعله عن أبويه، ولما نهى عن الاستغفار لعمه ولبطل معنى قوله: [ولا تكسب كل نفس إلا عليها] ما قال لا يخفى وجه تعقبه خصوصاً ما ذكره في حق الشارع.

وأما الآية فعمومها مخصوص اتفاقاً، والله اعلم<sup>(٩١)</sup>.

وقال الزرقاني، في شرحه: قال ابن القاسم: أنكر مالك الأحاديث في المشي إلى قباء، ولم يعرف المشي إلا إلى مكة خاصة. قال ابن عبد البر يعني: لا يعرف إيجاب المشي للحالف، والناذر. وأما المتطوع، فقد روى مالك - فيما مر - أنه صلى الله عليه وسلم، كان يأتي قباء راكباً وماشياً، وأن إتيانه مرغّب فيه<sup>(٩٢)</sup>.

وأما استدلالهم بالأدلة العقلية الأخرى، فحاصلها يرجع إلى كون الصلاة المنذورة مقيسة على جواز قضاء الصوم والحج، وسائر الديون، مادية كانت أم معنوية.

### الترجيح :

الرأي الراجح في هذه المسألة: تخيير ولي الميت بين أن يقضي الصلاة المنذورة عنه، أو يكفر عنه كفارة يمين، وتكون في ماله وجوباً إذا ترك مალأً، وتكون في مال وليه استحباباً، أو في مال أي أجنبي جوازاً؛ لأنه دين يقضيه عنه أي أحد، وذلك لما يأتي :

أولاً: أن الأحاديث الواردة في جواز قضاء النذر عن الميت جاءت عامة، ولا تخلو من احتمالات وإيرادات سبق بيانها، وهي التي أضعفت القول بجواز

(٩١) ابن حجر، فتح الباري، ١١/٥٨٤.

(٩٢) الشنقيطي، أضواء البيان، ٥/٢٥٦-٢٥٧.

قضاء الصلاة المنذورة، تمسكاً بهذه الإيرادات التي حاصلها كون هذه الأدلة العامة تشير إلى نذر مالي لا بدني.

ثانياً: أن الأحاديث الواردة في جواز القضاء عن الميت ورد في بعضها جواز المشي عن الميت، والمشي عبادة بدنية، فيحتمل دخول قضاء الصلاة المنذورة فيها.

ثالثاً: أن الأحاديث الواردة في جواز قضاء الصوم المنذور صحيحة صريحة، وهي عبادة بدنية، وكذلك الصلاة المنذورة.

رابعاً: أن القول بأنه لا يجوز النيابة في الصلاة المفروضة اتفاقاً حال الحياة، فلا يجوز كذلك الصلاة المنذورة الواجبة بإيجاب العبد على نفسه بعد موته، هو منتقض بالصوم، فإنه لا تجوز - أيضاً - بإجماع النيابة فيها للحى، وكذلك ينسحب الحكم فيها على الميت، فكما أنه يجوز قضاء صوم النذر عن الميت، فكذلك الصلاة، فقد وردت أدلة صحيحة صريحة في جواز قضاء الصوم عن الميت، فدل ذلك على ضعف هذا القياس.

خامساً: أن الآثار الواردة عن ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهم - في منع صلاة أحد عن أحد، معارضة بقول مخالف قائل بالجواز لكل منهما، وأن النقل مضطرب عن ابن عباس في ذلك، ولذلك يضعف القول بعدم الجواز مطلقاً.

سادساً: اختار الباحث التخيير؛ لاحتمال الأدلة الواردة في كل طرف من الطرفين احتمالاً مقابلاً للآخر؛ فإن الأصول العامة لا تأبى القضاء عن الميت في العبادات مطلقاً، ومنها: الصلاة، وقد رد العلماء على الاستدلال بالآيات والأحاديث المحتملة في ذلك، وقد سبق.

وفي المقابل فقد وردت آثار عن السلف تمنع ذلك، ولا تخلو من إيرادات أيضاً، فالقول بالتخيير جمع بين هذه الأدلة، وإعمال لمبدأ القضاء عن الميت، وبين المنع بكون الصلاة عبادة بدنية ذهب طائفة إلى منع النيابة فيها حال الموت؛ قياساً على حال الحياة، ولا يخفى ما بينهما من البعد، كما تقدم.

سابعاً: تعقب بعض العلماء كابن حجر وغيره الإجماع المنقول في ألا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم عنه، بحصول الخلاف المشهور في ذلك، ومحاولة بعض العلماء الجمع بين هذه الآثار الواردة، وبين النصوص المجيزة للقضاء عن الميت، بأن النصوص النافية لجواز القضاء بحال الحياة، والمثبتة للقضاء عن الميت حال الموت، وهو جمع مقبول تلتقي فيه الأدلة، ويعمل بها جميعاً، والله تعالى أعلم.

## المطلب الثالث

### أثر الموت قبل فعل الصيام والاعتكاف المنذور

سيكون البحث في هذا المطلب في فرعين :

### الفرع الأول

#### أثر الموت قبل فعل الصيام المنذور

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم من مات وقد نذر صوماً لله تعالى<sup>(٩٣)</sup>، فهل يلزم أولياؤه الصوم أو يستحب ذلك، أو يخرج عنه طعام، وذلك بعد تمكنه منه، فإن كان قبل تمكنه منه فلا شيء عليه<sup>(٩٤)</sup>، وإن كان بعد تمكنه منه، فعلى قولين :

**القول الأول:** أن الميت إذا لم يصم المنذور فإن أولياءه يطعمون عنه فقط عن كل يوم طعام مسكين، وهو قول مروى عن عمر وعائشة - رضي الله عنهما - وهو قول الحسن البصري، والزهري<sup>(٩٥)</sup>، وإليه ذهب الحنفية إذا أوصى به الناذر، ويخرج من ثلث التركة إذا كان له

---

(٩٣) قال ابن حزم: "فإن تعمد النذور ليوقعها على وليه بعد موته، فليس نذراً يلزمه هو ولا وليه بعده، وهو عاص لله تعالى بذلك، فعن عمران بن الحصين رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا وفاء لنذر في معصية الله"، وهذا النذر إنما يكون نذراً إذا قصد به الله تعالى، فيلزم حينئذ، فإذا لم يقصد الله تعالى، فهو معصية، لا يحل الوفاء به، ولا يلزم صاحبه، ولا غيره" المحلى، ٩/٧.

(٩٤) النووي، المجموع شرح المذهب، ٤٩٤/٨.

(٩٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢/٢٨٥، ابن قدامة، المغني، ٣/٣٩.

مال، فإن لم يوص به فلا يلزم الوارث إخراج الفدية عنه، وإن تبرع به الولي جاز وأجزأه<sup>(٩٦)</sup>، وهو قول المالكية إذا أوصى<sup>(٩٧)</sup>.

والجديد من مذهب الشافعية، سواء أوصى به أو لم يوص، إذا كان متمكناً من الصيام، وأما إذا لم يكن متمكناً من الصيام فليس عليه شيء<sup>(٩٨)</sup>، وهو رواية عند الحنابلة<sup>(٩٩)</sup>، قال القاضي عياض وغيره: "هو قول جمهور العلماء"<sup>(١٠٠)</sup>.

**القول الثاني:** أن الميت إذا مات وعليه صوم نذر، فإن وليه يصوم عنه سواء أوصى به أم لم يوص به، وهو مروى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو قول الليث بن سعد، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والزهري، وإسحاق، وحامد بن أبي سليمان، وطاووس، وقتادة<sup>(١٠١)</sup>، وهو قول للشافعي

---

(٩٦) الميرغنائي، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل أبو الحسين، ت: ٥٩٣هـ، الهداية شرح بداية المبتدي، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١/١٢٦، وإذا نذر المريض فقال: لله علي صوم هذا الشهر، فصح يوماً ثم مات يلزمه قضاء جميع الشهر عندهما، وعند محمد قضاء ما صح فيه، والفرق لهما: أن النذر سبب، فظهر الوجوب في حق الخلف، وفي هذه المسألة السبب: إدراك العدة، فيتقدر بقدر ما أدرك فيه، وإنما لم يلزمه القضاء قبل الصحة؛ ليظهر في الإيضاء؛ لأنه معلق بالصحة، والحاصل: أن الصحيح لو نذر صوم شهر معين ثم مات قبل مجيء الشهر لا يلزمه شيء بلا خلاف، المصدر السابق، وانظر: الزيلعي، زين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن بكر، ت: ٩٧٠ هـ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، بيروت، ٢/٣٠٥، ٢/٣٠٦، ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٢/٤٣٧، الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، ت: ٣٢١ هـ، مختصر اختلاف العلماء، ٢/٤٧.

(٩٧) الزرقاني، الزرقاني شرح الموطأ، ٢/٢٤٦، المغربي، مواهب الجليل، ٢/٥٤٣-٥٤٤، ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ١/٢١٩.

(٩٨) الأم، الشافعي، ٢/١١٥، النووي، المجموع شرح المهذب، ٦/٣٦٩، النووي، روضة الطالبين، ١/٢٧٨.

(٩٩) ابن مفلح، الفروع، ٥/٧٣، المرادوي، الإنصاف، ٥/٤٨٢، ابن النجار الفتوح، شرح منتهى الإرادات، ٣/٣٧٩-٣٨٠.

(١٠٠) النووي، شرح النووي على مسلم، ٨/٣٩.

(١٠١) ابن قدامة، المغني، ٣/٣٩، ١٣/٦٥٥، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢/٢٨٥،

النووي، النووي على شرح مسلم، ٨/٣٩

في مذهبه القديم، جزم النووي بصحته<sup>(١٠٢)</sup>، وهذا في حال كونه كان متمكناً من الصيام، ويفعله الولي استحباباً<sup>(١٠٣)</sup>، وهو قول الحنابلة استحباباً أيضاً، ولو قضاه عنه غيره جاز، بإذن الولي أو بدونه، وهو قول أكثر الحنابلة، وإن كان لبعضهم قول آخر<sup>(١٠٤)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَفْضِهِ عَنْهُ وَرَثَتُهُ - أَوْ غَيْرُهُمْ - أَطْعَمَ عَنْهُ مِنْ تَرَكَّتْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ فَفَقِيرٌ، مَعَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ<sup>(١٠٥)</sup>، مع جواز صيام جماعة عنه في الصحيح من المذهب<sup>(١٠٦)</sup>،<sup>(١٠٧)</sup>، وهو قول الظاهرية فيمن مات وعليه صوم

(١٠٢) قال النووي: " وهذا القول هو الصحيح المختار الذي نعتقده، وهو الذي صححه محققو أصحابنا الجامعون بين الفقه والحديث لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة " النووي، شرح النووي على مسلم، ١/٩٠، ٨/٢٣، ٣٩.

(١٠٣) حاشيتا قليوبي وعميرة، ١٢/١٩٦، النووي، المجموع شرح المذهب، ٦/٣٦٩، ٦/٣٧١، قال النووي في روضة الطالبين: " قلت: لم يصح الإمام الرافعي واحداً من الجديد والقديم في صوم الولي، وكأنه تركه لاضطراب الأصحاب فيه، فإن المشهور في المذهب تصحيح الجديد، وذهب جماعة من محققي أصحابنا إلى تصحيح القديم وهذا هو الصواب، بل ينبغي أن يجزم بالقديم، فإن الأحاديث الصحيحة ثبتت فيه وليس للجديد حجة من السنة، والحديث الوارد بالإطعام ضعيف، فيتعين القول بالقديم، ثم من جوز الصيام جوز الإطعام والله أعلم ". النووي، روضة الطالبين، ١/٢٧٨.

(١٠٤) ابن قدامة غني، ١٣/٦٥٥، ابن مفلح، الفروع، ٥/٧٣، المرادوي، الإنصاف، ٥/٤٨٢. (١٠٥) المرادوي، الإنصاف، ٥/٤٨٣.

(١٠٦) واختلف الحنابلة بعد ذلك: هَلْ يَجُوزُ صَوْمُ جَمَاعَةٍ عَنْهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَيُجْزَى عَنْ عِبَادَتِهِمْ مِنَ الْأَيَّامِ؟ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَصُومُ وَاحِدٌ، قَالَ فِي الْخِلَافِ: فَمَنْعَ الْإِشْتِرَاكِ، كَالْحِجَّةِ الْمُنْدُورَةِ تَصِحُّ النَّيَابَةُ فِيهَا مِنْ وَاحِدٍ لَا مِنْ جَمَاعَةٍ، وَحَكَى أَحْمَدُ عَنْ طَاوُوسِ الْجَوَارِ، وَهُوَ أَظْهَرُ وَأَخْتَارُهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَمَا أَخْتَارَهُ الْمُجَدُّ هُوَ الصَّحِيحُ، وَأَخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا، وَقَدَّمَهُ الزَّرْكَشِيُّ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ يَصُومُ وَاحِدٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْقَاضِي فِي الْخِلَافِ، وَاَنْظُرْ: ابْنُ مَفْلَحٍ، الْفُرُوعِ، ٥/٧٣، الْمُرَادَوِيُّ، الْإِنْصَافِ، ٥/٤٨٢.

(١٠٧) وَلَا يُفْضَى عَنْ الْمَيِّتِ مَا نَذَرَهُ مِنْ عِبَادَةٍ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ مَاتَ قَبْلَهُ، كَمَنْ نَذَرَ صَوْمًا، وَنَحَوَهُ بِرَجَبٍ وَمَاتَ قَبْلَهُ، فَلَا صِيَامَ عَنْهُ وَلَا إِطْعَامَ، ابْنُ النِّجَارِ الْفَتْوَحِيُّ، شَرْحُ مَنْتَهَى الْإِرَادَاتِ، ٣/٣٧٩-٣٨٠، الْبِهَوِيُّ، كِشَافُ الْقِنَاعِ، ٦/١٢٢-١٢٣، وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الصَّوْمِ عَنِ الْمَيِّتِ: أَنَّ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ وَهُوَ مَرِيضٌ، وَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ: يَنْبُتُ الصَّيَامُ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ إِنْ كَانَ آدَائِهِ، وَيُخَيَّرُ وَلِيُّهُ بَيْنَ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ، أَوْ يُنْفِقَ عَلَى مَنْ يَصُومُ عَنْهُ.

وَأَخْتَارَ الْمُجَدُّ: أَنَّهُ يُفْضَى عَنْ الْمَيِّتِ مَا تَعَدَّرَ فِعْلُهُ بِالْمَرَضِ، نُوْبَ الْمُتَعَدِّرِ بِالْمَوْتِ، وَقَالَ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّاسِعَةِ عَشْرَةَ: وَأَمَّا الْمُنْدُورَاتُ: فَفِي اشْتِرَاكِ التَّمَكُّنِ لَهَا مِنْ الْأَدَاءِ =

نذر واجب، ففرض على أوليائه أن يصوموه عنه هم، أو بعضهم، أوصى به أو لم يوص به، فإن لم يكن ولي استؤجر عنه من رأس ماله من يصومه عنه ولا بد، أوصى بكل ذلك أو لم يوص، وهو مقدم على ديون الناس<sup>(١٠٨)</sup>.

قال ابن حزم: "فإن صامه بعض أوليائه جماعة، فاقتسموه أجزاءً جاز، كذلك أيضاً، إلا أنه لا يجزئ أن يصوموا كلهم يوماً واحداً، لقول الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(١٠٩)</sup>، فلا بد من أيام متغيرة<sup>(١١٠)</sup>.

وقال الحسن: "إن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز"<sup>(١١١)</sup>.

### سبب الخلاف في المسألة:

والسبب في اختلافهم: معارضة القياس للأثر، وذلك أنه ثبت من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "من مات وعليه صيام، صام عنه وليه" رواه مسلم، وثبت عنه - أيضاً - من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : أنه قال: جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله، "إن أمي ماتت، وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها"، فقال: "لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها"، قال: نعم، قال: "فدين الله أحق

= وَجْهَانِ، فَعَلَى الْقَوْلِ بِالْقَضَاءِ: هَلْ يَقْضِي الصَّائِمُ الْفَائِتَ بِالْمَرَضِ خَاصَّةً، أَوْ الْفَائِتَ بِالْمَرَضِ وَالْمَوْتِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ  
التَّانِي: هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ النَّذْرُ فِي الدِّمَّةِ، فَأَمَّا إِنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بِعَيْنِهِ فَمَاتَ قَبْلَ نُحُولِهِ: لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَقْضِ عَنْهُ.  
قَالَ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ: وَهَذَا مَذْهَبُ سَائِرِ الْأَيْمَّةِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، الْمُرَادَوِي، الإِنصَاف، ٤٨٣/٥.

وَإِنْ مَاتَ فِي أُنْتَانِهِ سَقَطَ بَاقِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَصُمْهُ لِمَرَضٍ حَتَّى انْقَضَى، ثُمَّ مَاتَ فِي مَرَضِهِ: فَعَلَى الْخِلَافِ السَّابِقِ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي الدِّمَّةِ هَذِهِ أَحْكَامُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ نَذَرَ، الْمُرَادَوِي، الإِنصَاف، ٤٨٣/٥.

(١٠٨) ابن حزم، المحلى، ٣/٧.

(١٠٩) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(١١٠) ابن حزم، المحلى، ٨/٧.

(١١١) ابن حجر، فتح الباري، ٤/١٩٣.

بالقضاء" فمن رأى أن الأصول تعارضه، وذلك أنه كما لا يصلي أحد عن أحد، ولا يتوضأ أحد عن أحد، كذلك لا يصوم أحد عن أحد، قال: لا صيام على الولي، ومن أخذ بالنص في ذلك، قال بإيجاب الصيام عليه، ومن لم يأخذ بالنص في ذلك قصر الوجوب على النذر، ومن قاس رمضان عليه، قال: يصوم عنه في رمضان.

وأما من أوجب الإطعام فمصيراً إلى قراءة من قرأ: "وعلى الذين يطيقونه فدية" الآية، ومن خيّر في ذلك فجمعاً بين الآية والأثر<sup>(١١٢)</sup>.

## الأدلة :

### أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية :

١ - ما ورد عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من مات وعليه صيام شهر، فَيُطْعَمُ عنه مكان كل يوم مسكين " <sup>(١١٣)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث: قوله - صلى الله عليه وسلم - من مات ... ألخ نص واضح وصريح فيمن مات وعليه صيام شهر مطلقاً، سواء أكان فرضاً أم نذراً؛ فإن عليه إطعام مسكين عن كل يوم.

٢ - ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: " لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مداً من حنطة " <sup>(١١٤)</sup>.

وجه الدلالة من الأثر: قول ابن عباس - رضي الله عنهما -: " ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم " نص عام في عدم الصيام عن أحد في

---

(١١٢) ابن رشد، بداية المجتهد، ٢١٩/١.

(١١٣) رواه الترمذي، سنن الترمذي، رقم: "٧١٨"، قال أبو عيسى: "حديث ابن عمر لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، والصحيح عن ابن عمر: أنه موقوف"، ٩٦/٣.

(١١٤) رواه النسائي موقوفاً عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، السنن الكبرى، رقم: "٢٩١٨"، ٣/١٧٥، وصححه صاحب الجوهر النقي، وصحح روايته عن عائشة أيضاً، الجوهر النقي، ٤/٢٥٧، وأبو يوسف، الآثار، عن إبراهيم، رقم: "١٣٤"، ١/١٤١.

الفرض والنفل، وفي النذر، وفي الحياة وبعد الممات، فكان الوفاء بالنذر إذا كان صوماً غير جائز؛ لأنه داخل في عموم النهي، ويطعم عنه مسكين عن كل يوم، كما هو نص الحديث، وقدر فيه بمد حنطة عن كل يوم.

٣ - قياس الصوم على الصلاة ونظائرها من أعمال البدن التي لا مدخل للمال فيها<sup>(١١٥)</sup>.

### أدلة أصحاب القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية :

١ - عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة قالت : يا رسول الله، إن أُمِّي ماتت وعليها صيام نذر، قال : "أرأيت إن كان على أمك دين فقضيتيه، أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت: نعم. قال: فصومي عن أمك" <sup>(١١٦)</sup>.

وجه الدلالة: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : [فصومي عن أمك] نص صريح على جواز قضاء النذر عن الميت، وأنه شبه ذلك بقضاء الدين. وفي رواية للبخاري: "إن أُمِّي ماتت وعليها صيام شهر" <sup>(١١٧)</sup>.

وهذه الرواية عن ابن عباس، أطلق فيه القول: بأن أم الرجل ماتت وعليها صوم شهر، ولم يقيدته بالنذر، وهو يقتضي أن لا يتخصص جواز النيابة بصوم النذر، وقد قيده الرواية السابقة.

وجه الدلالة من الحديث من وجهين :

أحدهما: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر هذا مقيداً بعد سؤال

---

(١١٥) الآبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ٢٦/٧، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٨٥/٢، ابن قدامة، المغني، ٤٠/٣.

(١١٦) رواه البخاري، صحيح البخاري، رقم: " ١٨٥٢ "، ٦٩٠/٢، وفي رواية البخاري: " عليها صوم شهر "، وفي رواية: إن أختي ماتت " المصدر السابق، ومسلم، صحيح مسلم، رقم: " ١١٤٨ "، ٨٠٤/٢.

(١١٧) البخاري، صحيح البخاري، رقم: " ١٨٥٢ "، ٦٩٠/٢.

السائل مطلقاً عن واقعة يحتمل أن يكون وجوب الصوم فيها عن نذر، ويحتمل أن يكون عن غيره، فخرج ذلك على القاعدة المعروفة في أصول الفقه، وهو أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - إذا أجاب مقيداً عن سؤال وقع عن صورة محتملة، أن يكون الحكم فيها مختلفاً، أنه يكون الحكم شاملاً للصور كلها، وهو الذي يقال فيه: ترك الاستفصال عن قضايا الأحوال، مع قيام منزلة العموم في المقال، وقد استدل الشافعي بمثل هذا وجعله كالعموم.

الوجه الثاني: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علل قضاء الصوم بعلّة عامة للنذر وغيره، وهو كونه عليها، وقاسه على الدين، وهذه العلة لا تختص بالنذر، أعني كونه حقاً واجباً، والحكم يعم بعموم علته<sup>(١١٨)</sup>.

٢ - عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "من مات<sup>(١١٩)</sup>، وعليه صيام، صام عنه وليه<sup>(١٢٠)</sup>"<sup>(١٢١)</sup>.

قال أبو داود: "هذا في النذر، وهو قول أحمد بن حنبل"<sup>(١٢٢)</sup>.

وقال الخطابي: "هذا فيمن لزمه فرض الصوم إما نذراً وإما قضاء عن فائت"<sup>(١٢٣)</sup>.

---

(١١٨) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ٢/٢٣٣.

(١١٩) من مات: عام في المكلفين، ابن حجر، فتح الباري، ٤/١٩٣.

(١٢٠) صام عنه وليه: خبر بمعنى الأمر، تقديره: فليصم عنه وليه، وليس هذا الأمر للوجوب، ثم الجمهور على الاستحباب، وبالغ إمام الحرمين ومن تبعه، فادعوا الإجماع على ذلك، وفيه نظر؛ لأن بعض أهل الظاهر أوجب، ابن حجر، فتح الباري، ٤/١٩٣، وفي هذا بحث أصولي، وهو أن الصيغة صيغة خبر، أعني صام، ويمتنع الحمل على ظاهره، فينصرف إلى الأمر، ويبقى النظر في أن الوجوب يتوقف على صيغة الأمر المعينة، وهي أفعل مثلاً، أو يعمها، مع ما يقوم مقامها، والظاهر: أنه يقوم مقامه، ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ٢/٢٣٢.

(١٢١) متفق عليه، رواه البخاري، صحيح البخاري، رقم: " ١٨٥١ "، ٢/٦٩٠، ومسلم،

صحيح مسلم مع شرحه للنووي، ٨/٢٣.

(١٢٢) أبو داود، سنن أبي داود، ٢/٣١٥.

(١٢٣) الأبادي، عون المعبود، ٧/٢٥.

وقال البيهقي في الخلافيات: "هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها" (١٢٤).

قال ابن دقيق العيد: "وهو دليل بعمومه على أن الولي يصوم عن الميت، وأن النيابة تدخل في الصوم" (١٢٥).

وقال الشوكاني: "قوله: من مات وعليه صيام، هذه الصيغة عامة لكل مكلف" (١٢٦).

وفي رواية من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "من مات وعليه صيام، فليصم عنه وليه، إن شاء" (١٢٧).

وجه الدلالة: قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "من مات وعليه صوم" عام في كل صوم وجب على المسلم من واجب بأصل الشرع، أو واجب بإيجاب المسلم على نفسه، وهو الصوم المنذور، وقوله: "صام عنه وليه" جواب الشرط، وهو صريح الدلالة على جواز قضاء هذا الصوم الواجب عليه بالنذر، ويؤيده قول الإمام أحمد فيما نقله عنه أبو داود: أن المقصود به النذر.

وهو في حق الولي مندوب إليه، وعلى التخيير كما هو صريح في رواية البزار، وهو الذي ذهب إليه الجماهير.

٣ - وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة جاءت إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت: إن أختي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين. قال: "أرأيت لو كان على أختك دين أكننت تقضيه"، قالت: نعم، قال: فحق الله أحق (١٢٨).

(١٢٤) الآبادي، عون المعبود، ٩/٩٩، ابن حجر، فتح الباري، ٤/١٩٣.

(١٢٥) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ٢/٢٣٤.

(١٢٦) الشوكاني، نيل الأوطار، ٤/٣٢٠.

(١٢٧) الهيثمي، مجمع الزوائد، قال الهيثمي: هو في الصحيح، خلا قوله "إن شاء"، قد رواه البزار، وإسناده حسن، ٣/١٧٩.

(١٢٨) رواه الترمذي، سنن الترمذي، رقم: "٧١٦"، ٣/٩٥، والبيهقي، السنن الكبرى، رقم: "٢٩١٤"، ٢/١٧٣، والحديث صحيح، أصله في الصحيحين.

٤ - عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: "إذا مرض الرجل في رمضان ثم مات، ولم يصم أطعم عنه، ولم يكن عليه قضاء، وإن كان عليه نذر قضى عنه وليه" (١٢٩).

وجه الدلالة: قوله - رضي الله عنه - : "وإن كان عليه نذر قضى عنه وليه" نص صريح في مشروعية قضاء الولي الصوم المنذور، وهذا الإفتاء من ابن عباس - رضي الله عنهما - مما لا مجال للرأي فيه، فله حكم الرفع.

٥ - دليل جواز صيام النذر من غير الولي بإذن أو بدونه: أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَبَّهَهُ بِالَّذِينَ، فَيَصِحُّ قَضَاؤُهُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ (١٣٠).

٦ - وَلِأَنَّ النِّيَابَةَ تَدْخُلُ فِي الْعِبَادَةِ بِحَسَبِ خِفَّتِهَا، وَهِيَ أَحْفُ حُكْمًا مِنَ الْوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ؛ لِإِجَابِهِ مِنْ نَفْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يُخَلَّفِ الْمَيِّتُ تَرَكَةً لَمْ يَلْزَمْ الْوَلِيُّ شَيْءٌ، وَإِنْ خَلَّفَ الْمَيِّتُ تَرَكَةً وَجَبَ الْفِعْلُ كَقَضَاءِ الدَّيْنِ (١٣١).

وعلى هذا، فَيَفْعَلُهُ الْوَلِيُّ بِنَفْسِهِ اسْتِحْبَابًا؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ لِبَرَاءَةِ الْمَيِّتِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَلِيُّ بِنَفْسِهِ وَجَبَ أَنْ يَدْفَعَ مِنْ تَرَكَّتِهِ إِلَى مَنْ يَصُومُ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ طَعَامَ مِسْكِينٍ.

وَيُجْزَى فِعْلُ غَيْرِ الْوَلِيِّ عَنْهُ بِإِذْنِهِ وَبِدُونِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَّهَهُ بِالَّذِينَ، وَالَّذِينَ يَصِحُّ قَضَاؤُهُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ صَوْمِ النَّذْرِ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّذُورِ (١٣٢).

٨ - أن الفرق بين النذر وغيره: أن النيابة تدخل العبادة بحسب خفتها، والنذر أخف حكما لكونه لم يجب بأصل الشرع، وإنما أوجبه الناذر على نفسه (١٣٣).

(١٢٩) أبو داود، سنن أبي داود، رقم: " ٢٤٠١ " ، ٢٢ / ٣١٥ .

(١٣٠) ابن النجار الفتوحى، شرح منتهى الإرادات، ٣ / ٣٧٩ - ٣٨٠، البهوتي، كشف القناع، ١٢١ / ١ .

(١٣١) البهوتي، كشف القناع، ١٢١ / ١ .

(١٣٢) البهوتي، كشف القناع، ١٢١ / ١ .

(١٣٣) ابن قدامة، المغني، ٤٠ / ٣، ابن تيمية، شرح العمدة في الفقه، ٣ / ٣٥٩ .

٩ - دليل ابن حزم على الاستئجار للصوم وغيره من المنذورات إن لم يكن له ولي من رأس المال مقدم على ديون الناس لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " فدين الله أحق أن يقضى " (١٣٤).

## مناقشة الأدلة :

### مناقشة أدلة القول الأول :

أما حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من مات وعليه صيام شهر فيطعم عنه مكان كل يوم مسكين " ، فإنه من حيث سنده صحيح ، لكنه موقوف على ابن عمر كما تقدم ، وعلى فرض صحته ؛ فإنه معارض بما في الصحيحين فهي أحاديث صحيحة وصريحة بجواز صيام النذر عن الميت .

وعلى فرض عدم معارضته فإنه يجمع بينهما بأن الأمر على التخيير بالنسبة للولي ، ويؤيده رواية البزار المتقدمة من حديث عائشة - رضي الله عنها - : " إن شاء " .

قال النووي : " وأما الحديث الوارد : " من مات وعليه صيام ، أطعم عنه " ، فليس بثابت ، ولو ثبت أمكن الجمع بينه وبين هذه الأحاديث بأن يحمل على جواز الأمرين ، فإن من يقول بالصيام يجوز عنده الإطعام ، فثبت أن الصواب المتعين : تجويز الصيام ، وتجويز الإطعام ، والولي مخير بينهما ، والمراد بالولي القريب ، سواء أكان عصبية أم وارثاً ، أو غيرهما ، وقيل : المراد الوارث ، وقيل : العصبية ، والصحيح الأول ، ولو صام عنه أجنبي إن كان بإذن الولي صح ، وإلا فلا في الأصح ، ولا يجب على الولي الصوم عنه ، لكن يستحب (١٣٥) .

وقال ابن دقيق العيد : " وأنت إذا فحصت عن نظائره وجدت الأشبه اعتبار الإرث " (١٣٦) .

(١٣٤) ابن حزم ، المحلى ، ٧ / ٨ .

(١٣٥) النووي ، شرح النووي على مسلم ، ٨ / ٣٩ ، الشوكاني ، نيل الأوطار ، ٤ / ٣٢٠ .

(١٣٦) ابن دقيق العيد ، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، ٢ / ٢٣١ .

وذكر ابن حجر بأن المراد بقوله: "وليه": فقيل: كل قريب، وقيل: الوارث خاصة، وقيل: عصبته، والأول أرجح، والثاني قريب، ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها.

واختلفوا - أيضاً - هل يختص ذلك بالولي؛ لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية؛ ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة، فكذلك في الموت إلا ما ورد فيه الدليل، فيقتصر على ما ورد فيه، ويبقى الباقي على الأصل، وهذا هو الراجح، وقيل: يختص بالولي، فلو أمر أجنبياً بأن يصوم عنه أجزأ، كما في الحج، وقيل: يصح استقلال الأجنبي بذلك، وذكر الولي؛ لكونه الغالب، وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الأخير، وبه جزم أبو الطيب الطبري، وقواه بتشبيهه - صلى الله عليه وسلم - ذلك بالدين، لا يختص بالقريب<sup>(١٣٧)</sup>، وهو الصحيح.

وأما ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، وما أثر عن مالك - رضي الله عنه -: "لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مداً من حنطة"، فيجاب عنه بما أجيب عن سابقه، فهو أولاً: قول صحابي معارض بما ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من جواز قضاء نذر الصيام نصاً عن الميت.

وعلى فرض صحة الأثر، فقد تقدم: أن الآثار الواردة في نفي الصلاة والصيام هي في حق الأحياء، فلا يجوز أن يصلي حي عن حي، وأن الإثبات في حق الأموات، فيجوز أن يصلى ويصام عن الميت النذر، وقد تقدم تفصيل ذلك في حكم الوفاء بالصلاة المنذورة عن الميت.

وأما استدلالهم بقياس الصوم على الصلاة بجامع كون كل منهما عبادة بدنية لا تصح النيابة فيها، فهو قياس في مقابلة النصوص التي جوزت صوم النذر عن الميت، فيبطل القياس حينئذ في مقابلته النص، ولا اجتهاد في مورد نص قطعي الثبوت والدلالة، وعلى فرض عدم وجود النص المجوز صوم النذر

(١٣٧) ابن حجر، فتح الباري، ٤/١٩٤، الشوكاني، نيل الأوطار، ٤/٣٢٠.

عن الميت؛ فإن حكم الأصل المقيس وهو الصلاة، غير مسلم، وقد رجحت في المسألة السابقة أنه يجوز الصلاة المنذورة عن الميت، وأن كون الصلاة عبادة بدنية فلا تجوز فيها النيابة غير مسلم.

قال ابن حزم: "وأما قولهم: لا يصام عنه كما لا يصلى عنه فباطل، وقياس للخطأ على الخطأ، بل يصلى عنه النذر، وصلاة فرض إن نسيها أو نام عنها ولم يصلها حتى مات، فهذا داخل تحت قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "فدين الله أحق أن يقضى"، والعجب أنهم كلهم أجمعوا على أن تصلى الركعتان إثر الطواف عن الميت الذي يحج عنه" (١٣٨).

#### مناقشة أدلة القول الثاني :

أما حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صيام نذر، .... الحديث، فهو في الصحيحين، وهو نص صريح في جواز صوم الولي عن الميت صوم النذر، وكذلك سائر الأحاديث الصحيحة الدالة على جواز صوم النذر عن الميت.

وأما حديث عائشة - رضي الله عنها - فهو عام في كل صوم عن الميت، ويدخل فيه صيام النذر.

ثم إن الاستدلال بعموم العلة على عموم الحكم في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - بقوله: "أرأيت لو أن على أمك دين"، ويؤيده عموم آخر، وهو قوله: - صلى الله عليه وسلم: "من مات وعليه صوم، صام عنه وليه"، فيكون التنصيص على مسألة صوم النذر مع ذلك العموم راجعاً إلى مسألة أصولية، وهو أن التنصيص على بعض صور العام لا يقتضي التخصيص، وهو المختار في علم الأصول (١٣٩).

ولقد تأول الجمهور حديث عائشة - رضي الله عنها - على أنه يطعم عنه

---

(١٣٨) ابن حزم، المحلى، ٨/٧.

(١٣٩) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ٢/٢٣١.

وليه، وهذا تأويل ضعيف، بل باطل مع تظاهر الأحاديث مع عدم المعارض لها، وقد أجمعوا على أنه لا يصلى عنه صلاة فائتة، وعلى أنه لا يصام عن أحد في حياته، وإنما الخلاف في الميت<sup>(١٤٠)</sup>.

جاء في عون المعبود: "وتأوله بعض أهل العلم بما معناه: أن يطعم عنه ولية، فإذا فعل عنه فقد صام عنه، وسمي الإطعام صياماً على سبيل المجاز والاتساع، إذا كان الطعام قد ينوب عنه، ومنه قول الله سبحانه: ﴿أَوْ عَدَلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾<sup>(١٤١)</sup>، فدل على أنهما يتناوبان في الحكم"<sup>(١٤٢)</sup>.

قال ابن القيم: "وفصلت طائفة فقالت: يصام عنه النذر دون الفرض الأصلي، وهذا قول ابن عباس وأصحابه، والإمام أحمد وأصحابه، وهو الصحيح؛ لأن فرض الصيام جار مجرى لا يصلي أحد عن أحد، ولا يسلم أحد عن أحد، فكذلك الصيام، وأما النذر فهو التزام في الذمة بمنزلة الدين؛ فيقبل قضاء الولي له، كما يقضى دينه، وهذا محض الفقه"<sup>(١٤٣)</sup>.

وقد يعترض على الاستدلال بحديث عائشة - رضي الله عنها - هذا، أنه لا يصوم عنه الأجنبي، إما لأجل التخصيص مع مناسبة الولاية لذلك، وإما لأن الأصل عدم جواز النيابة في الصوم؛ لأنه عبادة لا يدخلها النيابة في الحياة؛ فلا يدخلها بعد الموت؛ كالصلاة، وإذا كان الأصل عدم جواز النيابة، وجب أن يقتصر فيها على ما ورد في الحديث، ويجري في الباقي على القياس.

ويرد على هذا الاعتراض بأن قول النبي - صلى الله عليه وسلم -:  
"فدين الله أحق أن يقضى"، دليل على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - شبه القضاء في العبادات عن الميت بأداء الدين، والدين لو حصل من الأجنبي صح.

واعترض في الأحاديث الواردة في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما

(١٤٠) النووي، شرح النووي على مسلم، ٣٩/٨، الشوكاني، نيل الأوطار، ٣٢٠/٤.

(١٤١) سورة المائدة: الآية: ٩٥.

(١٤٢) الأبادي، عون المعبود ٢٦/٧، الشوكاني، نيل الأوطار، ٣٢٠/٤.

(١٤٣) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٣٩٠/٤.

- أن السائل رجل، وفي رواية امرأة، وفي رواية صوم شهر، وفي رواية صوم شهرين، وهذا اضطراب وتعارض، وأجيب: بأنه لا تعارض بينهما، لأن السائل تارة رجل، وتارة امرأة، وتارة عن شهر، وتارة عن شهرين<sup>(١٤٤)</sup>، والحكم لا يتفاوت مع هذا الاختلاف، وأن هذا التفاوت غير مؤثر في الحكم، وهو جواز الصوم عن الميت نذراً.

وقد اعترض على الاستدلال بحديثي عائشة وابن عباس - رضي الله عنهما - أنهما متعارضان، وأجيب عن هذا: بأن حديث عائشة - رضي الله عنها - مطلق، وحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - مقيد، فيحمل عليه، ويكون المراد بالصيام: صيام النذر، ويتضح أنه ليس بينهما تعارض حتى يجمع.

فحديث ابن عباس صورة مستقلة يسأل عنها من وقعت له، وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة، وقد وقعت إشارة في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - إلى نحو هذا العموم، حيث قال في آخره: "فدين الله أحق أن يقضى"<sup>(١٤٥)</sup>.

واعترض المالكية على الاستدلال بحديثي ابن عباس وعائشة - رضي الله عنهما - بدعوى عمل أهل المدينة<sup>(١٤٦)</sup>، وأجيب عنه بالعمل بصحة هذه الأحاديث.

قال القرطبي: "وأقوى ما يحتج به لمالك: أنه عمل أهل المدينة، ويعضده القياس الجلي، وهو أنه عبادة بدنيه لا مدخل للمال فيها، فلا تفعل عمن وجبت عليه، كالصلاة، ولا ينقض هذا بالحج؛ لأن للمال فيه مدخلاً"<sup>(١٤٧)</sup>.

وادعى القرطبي - تبعاً للقاضي عياض - أن الحديث مضطرب، وليس الاضطراب فيه مسلماً<sup>(١٤٨)</sup>، أما حديث عائشة فلا اضطراب فيه، واحتج

(١٤٤) النووي، شرح النووي على مسلم، ٣٩/٨، الشوكاني، نيل الأوطار، ٣٢٠/٤.

(١٤٥) الآبادي، عون المعبود، ٢٧/٧-٢٨، الشوكاني، نيل الأوطار، ٣٢٠/٤.

(١٤٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢/٢٨٥.

(١٤٧) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢/٢٨٦.

(١٤٨) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢/٢٨٥، وَمَنْ اغْتَدَرَ عَنْ تَرْكِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ هُنَا أَوْ فِي الصَّوْمِ بِاضْطِرَابِ الْأَخْبَارِ فَهُوَ عُذْرٌ بَاطِلٌ، لِصِحَّةِ ذَلِكَ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، ابن مفلح، الفروع، ٧٤/٥.

القرطبي بزيادة ابن لهيعة المذكورة وهي - إن شاء - لأنها تدل على عدم الوجوب، وتعقب بأن معظم المجيزين لم يوجبوه، وإنما قالوا يتخير الولي بين الصيام والإطعام، وأجاب الماوردي: بأن المراد بقوله: "صام عنه وليه": أي فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم، وهو الإطعام. وتعقب بأنه صرف للفظ عن ظاهره بغير دليل<sup>(١٤٩)</sup>.

وأما الحنفية فاعتلوا لعدم القول بهذين الحديثين بما روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها سئلت عن امرأة ماتت، وعليها صوم. قالت: يطعم عنها، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "لا تصوموا عن موتاكم، وأطعموا عنهم"<sup>(١٥٠)</sup>. وبما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "في رجل مات، وعليه رمضان" قال: "يطعم عنه ثلاثون مسكيناً" أخرجه عبد الرزاق.

وروى النسائي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "لا يصوم أحد عن أحد"<sup>(١٥١)</sup>، قالوا: فلما أفتى ابن عباس، وعائشة - رضي الله عنهم - بخلاف ما روياه، دل ذلك على أن العمل خلاف ما روياه، وهذه قاعدة لهم معروفة<sup>(١٥٢)</sup>.

ويجاب عن هذا بأن الآثار المذكورة عن عائشة وابن عباس - رضي الله عنهما - فيها مقال، وليس فيها ما يمنع الصيام إلا الأثر الذي عن عائشة - رضي الله عنها - وهو ضعيف جداً، والراجح أن المعتبر: ما رواه، لا ما رآه؛ لاحتمال أن يخالف ذلك الاجتهاد، ومستنده فيه لم يتحقق، ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده، وإذا تحققت صحة الحديث، لم يترك المحقق للمظنون<sup>(١٥٣)</sup>.

(١٤٩) ابن حجر، فتح الباري، ٤/١٩٤.

(١٥٠) البيهقي، سنن البيهقي، رقم: "٨٠١٩"، ٤/٢٥٦.

(١٥١) سبق تخريجه، ص: ٧.

(١٥٢) وانظر: تفصيل مناقشة هذا الاستدلال من الحنفية بتفصيل دقيق، ابن حزم، المحلى، ٥/٧.

(١٥٣) ابن حجر، فتح الباري، ٤/١٩٤.

قال النووي: "وأما حديث ابن عمر في الإطعام عنه فقد سبق قول الترمذي فيه: إنه لا يصح مرفوعاً إلي النبي - صلى الله عليه وسلم -، وإن الصحيح: أنه موقوف علي ابن عمر، وكذا قال البيهقي وغيره من الحفاظ: لا يصح مرفوعاً، وإنما هو من كلام ابن عمر، وإنما رفعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الذي يموت وعليه رمضان لم يقضه. قال "يطعم عنه لكل يوم نصف صاع بر".

قال البيهقي: هذا خطأ من وجهين:

أحدهما: رفعه، وإنما هو موقوف.

الثاني: قوله: نصف صاع، فإنما قال ابن عمر مُدًّا، من حنطة.

قلت: وقد اتفقوا علي تضعيف محمد بن أبي ليلى، وأنه لا يحتج بروايته، وإن كان إماماً في الفقه.

وأما ما حكاه البيهقي عن بعض أصحابنا من تضعيف حديث ابن عباس وعائشة بمخالفتهما لروايتهما: فغلط من زاعمه؛ لأن عمل العالم وفتياه بخلاف حديث رواه لا يوجب ضعف الحديث، ولا يمنع الاستدلال به، وهذه قاعدة معروفة في كتب المحدثين والأصوليين، لاسيما وحديثهما في إثبات الصوم عن الميت في الصحيح، والرواية عن عائشة في فتياها من عند نفسها بمنع الصوم ضعيفة، لا يحتج بها لو لم يعارضها شيء، كيف وهي مخالفة للأحاديث الصحيحة؟<sup>(١٥٤)</sup>.

قال البيهقي: "وقد رأيت بعض أصحابنا يضعف حديث ابن عباس بما روي عن ابن عباس قال "لا يصوم أحد عن أحد، ويطعم عنه"، وفي رواية عن ابن عباس أنه في صيام رمضان يطعم عنه، وفي النذر يصوم عنه وليه.

قال: ورأيت بعضهم ضعف حديث عائشة بما روى عن عمارة بن عمير

---

(١٥٤) النووي، المجموع شرح المذهب، ٦/٣٧١.

عن امرأة عن عائشة - رضي الله عنها - : " في امرأة ماتت وعليها صوم. قالت : يطعم عنها " وروي عن عائشة " لا تصوموا عن موتاكم، وأطعموا عنهم ". قال البيهقي : وليس فيما ذكروا ما يوجب ضعف الحديث في الصيام عنه ؛ لأن من يجوز الصيام عن الميت يجوز الإطعام عنه.

قال : وفيما روى عنها في النهي عن الصوم عن الميت نظر، والأحاديث المرفوعة أصح إسناداً وأشهر رجالاً، وقد أودعها صاحبها الصحيحين كتابيهما ولو وقف الشافعي علي جميع طرقها ونظائرها لم يخالفها إن شاء الله تعالى.

قال النووي : " هذا آخر كلام البيهقي قلت : الصواب الجزم بجواز صوم الولي عن الميت، سواء صوم رمضان والنذر وغيره من الصوم الواجب؛ للأحاديث الصحيحة السابقة، ولا معارض لها، ويتعين أن يكون هذا مذهب الشافعي؛ لأنه قال : " إذا صح الحديث فهو مذهبي، وتركوا قولي المخالف له، وقد صحت في المسألة أحاديث كما سبق، والشافعي إنما وقف علي حديث ابن عباس من بعض طرقه كما سبق، ولو وقف علي جميع طرقه، وعلي حديث بريدة، وحديث عائشة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يخالف ذلك " (١٥٥).

وقال الشوكاني : " والحق، أن الاعتبار بما رواه الصحابي، لا بما رآه، والكلام في هذا مبسوط في الأصول، والذي روي مرفوعاً صريح في الرد على المانعين، وقد اعتذروا بأن المراد بقوله: (صام عنه وليه): أي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم، وهو الإطعام، وهذا عذر بارد، لا يتمسك به منصف في مقابلة الأحاديث الصحيحة، ومن جملة أعتذارهم: أن عمل أهل المدينة على خلاف ذلك، وهو عذر أبرد من الأول، ومن أعتذارهم أن الحديث مضطرب، وهذا إن تم لهم في حديث ابن عباس، لم يتم في حديث عائشة، فإنه لا اضطراب فيه بلا ريب " (١٥٦).

(١٥٥) النووي، المجموع شرح المذهب، ٦/٣٧٠.

(١٥٦) الشوكاني، نيل الأوطار، ٤/٣٢٠.

وأما قيام الولي بالصوم، فهو صحيح؛ لأن النيابة تدخل في العبادة بحسب خفتها، وهو أخف حكماً من الواجب بأصل الشرع؛ لإيجابه من نفسه، ويفعله الولي، فإن صام غيره جاز مطلقاً؛ لأنه تبرع، وقد شبهه - صلى الله عليه وسلم - بالدين<sup>(١٥٧)</sup>.

ويستحب للولي فعله؛ لتفريغ نيمته، وليس بواجب كالدين، لا يلزمه إذا لم يخلف تركة، ويفعله أقرب الناس إليه كابنه، فإن خلف تركة فإن شاء صام وإن شاء دفع إلى من يصوم عنه عن كل يوم مسكيناً<sup>(١٥٨)</sup>.

### الترجيح :

بعد استعراض الأقوال في المسألة محققة بمذاهبها، واستعراض الأدلة بتفصيلها، ومناقشة أدلة الفريقين مناقشة مستفيضة، يترجح القول بجواز قضاء الصوم المنذور عن الميت، وأنه يقوم الولي بقضاء الصوم عن وليه استحباباً، ويجوز أن يقوم الأجنبي بذلك؛ لأنه دين في نمة الميت، ويترتب عليه: أن الولي مخير بين الصوم والإطعام؛ فإن كان له مال فمن تركته، وإن كان لا مال له تطوع به، وذلك لما يأتي:

أولاً: أن الأحاديث الواردة في جواز قضاء صوم النذر عن الميت ثابتة وصحيحة وصريحة في ذلك.

ثانياً: أن الأحاديث الواردة في نفي الصوم عن الميت، فيها مقال في سندها، وعلى فرض صحتها؛ فهي معارضة بما هو أصح وأصرح منها.

ثالثاً: أن الولي يقوم بالصوم استحباباً، وأن جواز ذلك رتب عند الفقهاء التخيير للولي بين أن يقضي عنه صوم النذر أو أن يطعم، وهذا نص عليه غير واحد من الفقهاء كما تقدم، كالنووي.

(١٥٧) المبدع، ابن مفلح، ٤٨/٣.

(١٥٨) ابن مفلح، الفروع، ٤٨/٣، الشوكاني، نيل الأوطار، ٣٢٠/٤.

## الفرع الثاني

### أثر الموت قبل فعل الاعتكاف المنذور

اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة، وذلك بعد تمكنه منه<sup>(١٥٩)</sup>، على

قولين:

**القول الأول:** أنه من مات وعليه اعتكاف منذور، فإن وليه يعتكف عنه، وهو مروى عن ابن عباس، وابن عمر وعائشة - رضي الله عنهم - وبه قال الأوزاعي، وإسحاق<sup>(١٦٠)</sup>، وهو قول للشافعي<sup>(١٦١)</sup>، وهو مذهب الحنابلة، ولكنه على الولي على سبيل الاستحباب من باب الصلة له، والأولى أن يقضيه عنه وارثه، ولو وقع من غير الوارث جاز وأجزأه<sup>(١٦٢)</sup>، وهو قول الظاهرية مع وجوبه على الولي<sup>(١٦٣)</sup>.

قال المرداوي: "وَأَمَّا إِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ اعْتِكَافٌ مَنْذُورٌ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يُفْعَلُ عَنْهُ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ اللَّهِ: يَنْبَغِي لِأَهْلِهِ أَنْ يَعْتَكِفُوا عَنْهُ"<sup>(١٦٤)</sup>.

فَعَلَى الْمَذْهَبِ: إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ فِعْلُهُ حَتَّى مَاتَ، فَالْخِلَافُ السَّابِقُ كَالصَّوْمِ، وَقِيلَ: يَقْضَى.

وَقِيلَ: لَا، فَعَلَيْهِ يَسْقُطُ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ<sup>(١٦٥)</sup>.

**القول الثاني:** أنه من مات وعليه اعتكاف منذور يطعم عنه، ولا يعتكف

---

(١٥٩) وأما قبل التمكن منه، فلا شيء عليه، وانظر: النووي، المجموع شرح المذهب، ٨/٤٩٤.

(١٦٠) المرداوي، الإنصاف، ٥/٤٨٥.

(١٦١) الأم، الشافعي، ٢/١١٥، النووي، روضة الطالبين، ١/٢٧٨.

(١٦٢) المرداوي، الإنصاف، ٥/٤٨٢، ابن النجار الفتوحى، شرح منتهى الإرادات، ٣/٣٧٩-

٣٨٠، البهوتي، كشف القناع، ٦/١٢٧

(١٦٣) ابن حزم، المحلى، ٥/١٩٧.

(١٦٤) المرداوي، الإنصاف، ٥/٤٨٥.

(١٦٥) المرداوي، الإنصاف، ٥/٤٨٥.

عنه، وهو مذهب الحنفية، ويطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حنطة إن أوصى النادر بذلك، ويجبر الوارث على إخراج الفدية من ثلث التركة، وإن لم يوص فلا يجبر عليه الوارث، حال إذا وجب عليه النذر حال الصحة، وأما إذا كان مريضاً فلا شيء عليه<sup>(١٦٦)</sup>، وهو مذهب المالكية فيمن نذر اعتكافاً فمات ولم يفعله، وأوصى أن يطعم عنه، فليطعم عنه عدد الأيام مُدّاً لكل مسكين، ولو نذره وهو مريض لا يستطيع الصوم ثم مات قبل صحته فأوصى بالإطعام إن لزمه فلا شيء عليه<sup>(١٦٧)</sup>، ورواية عند الحنابلة يطعم عنه لكل يوم مسكين، ولو لم يوص به، ولا يكون من ثلث تركته<sup>(١٦٨)</sup>.

**القول الثالث:** أنه من مات وعليه اعتكاف مندور، فلا يعتكف عنه، ولا يطعم عنه، ولا يسقط عنه الاعتكاف بالفدية، وهو مشهور مذهب الشافعي<sup>(١٦٩)</sup>، ورواية عند الحنابلة<sup>(١٧٠)</sup>.

## الأدلة :

### أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية :

١ - حديث سعد بن عباد - رضي الله عنه - المتقدم في مسألة الصلاة المنذورة<sup>(١٧١)</sup>.

(١٦٦) ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، ١٩٣/٣، الزيلعي، البحر الرائق، ٣٠٧/٣، السرخسي، المبسوط، ٣٠، ١٢٤/٣، السمرقندي، تحفة الفقهاء، ١/٣٦٠.

(١٦٧) تهذيب المدونة، ١/١٤٤.

(١٦٨) ابن مفلح، الفروع، ٧٥/٥، المرادوي، الإنصاف، ٤٨٢/٥ - ٤٨٥.

(١٦٩) الشربيني، مغني المحتاج، ٢٧٠/٥، المجموع شرح المهذب، ٣٧٢/٦، النووي، روضة الطالبين، ١/٢٧٨.

(١٧٠) المرادوي، الإنصاف، ٤٨٥/٥، ابن النجار الفتوحى، شرح منتهى الإرادات، ٣/٣٧٩ - ٣٨٠.

(١٧١) سورة النساء، الآية: ١٢.

وجه الدلالة: أنه عام في كل فعل منذور يفعله وليه عن الميت؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له: "اقضه عنها"، رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح من حديث ابن عباس، ومعناه متفق عليه، وروى عن عائشة وابن عمر وابن عباس، ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة، فكان إجماعاً سكوتياً<sup>(١٧٢)</sup>.

وقال المجدد في شرحه: "قصة سعد بن عبادة تدل على أن كل نذر يقضى، كذا ترجم عليها في كتابه المنتقى: بقضاء كل المنذورات عن الميت" <sup>(١٧٣)</sup>، فيدخل فيه نذر الاعتكاف.

٢ - قول الله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾<sup>(١٧٤)</sup>.

وجه الدلالة: أن الاعتكاف عن الميت، من جملة الدين، وقد شبه النبي - صلى الله عليه وسلم - ما يكون على الميت من الحقوق بالدين، فكان واجب الوفاء، ويندب للولي فعله.

وذلك عملاً بقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها، فدين الله أحق أن يقضى"<sup>(١٧٥)</sup>.

٣ - عن عامر بن مصعب قال: اعتكفت عائشة أم المؤمنين عن أخيها بعدما مات<sup>(١٧٦)</sup>.

٤ - عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أمه نذرت اعتكافاً فماتت ولم تعتكف فقال له ابن عباس - رضي الله عنهما -: "اعتكف عن أمك"<sup>(١٧٧)</sup>.

(١٧٢) ابن مفلح، الفروع، ٤٩/٢.

(١٧٣) المرداوي، الإنصاف، ٤٨٧/٥-٤٨٨.

(١٧٤) سورة النساء، الآية: ١٢.

(١٧٥) سبق تخريجه، ص: ٨.

(١٧٦) رواه ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، رقم: "٩٦٩٥"، ٣٢٩/٢.

وفي رواية: "عن أختها"، رقم: "١٢٥٥٨"، ١٠٩/٣.

(١٧٧) رواه ابن أبي شيبة، المصنف، رقم: "١٢٥٦٠"، ٣٢٩/٢.

٥ - ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سألت عطاء عن نذر جواراً أو مشياً فمات ولم ينفذ؟ قال: ينفذه عنه وليه<sup>(١٧٨)</sup>.

٦ - عن سفيان عن عبد الكريم بن أبي أمية أنه سأل ابن عباس - رضي الله عنهما - عن نذر كان على أمه من اعتكاف، قال: صم عنها، واعتكف عنها<sup>(١٧٩)</sup>.

وجه الدلالة من الآثار: دلت الآثار السابقة على قيام الصحابة والتابعين بالاعتكاف عن الميت، وخاصة عائشة - رضي الله عنها -، وإفتاء ابن عباس - رضي الله عنهما -، وقول عائشة وابن عباس، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -<sup>(١٨٠)</sup>، فكان إجماعاً سكوتياً.

٧ - قياس الاعتكاف والصلاة على الصوم في النيابة<sup>(١٨١)</sup>، بجامع أنّ كلاً مِنْهُمَا كَفَّ وَمَنْعُ<sup>(١٨٢)</sup>.

### أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية :

١ - استدلووا بالأدلة السابقة في أنه لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد<sup>(١٨٣)</sup>.

وجه الدلالة: دلت بعمومها على عدم جواز صلاة أحد عن أحد، ولا صيام أحد عن أحد، وكذلك الاعتكاف عبادة لا يؤديها أحد عن أحد؛ بناء على هذا الأصل.

---

(١٧٨) ابن حزم، المحلى، ٢٨/٨.

(١٧٩) ابن حزم، المحلى، ١٨٤/٥.

(١٨٠) ابن حزم، المحلى، ١٩٧/٥.

(١٨١) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ٢٣١/٢.

(١٨٢) الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، ٢٧٠/٥.

(١٨٣) سبق تخريجه، ص: ٧.

٢ - عدم جواز الاعتكاف المنذور عن الميت قياساً على عدم جوازه في الصلاة والصوم، بجامع كونهما عبادة بدنية، لا تجوز فيها النيابة، جاء في البحر الرائق: "فالحاصل أن ما كان عبادة بدنية، فإن الوصي يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كصدقة الفطر، وما كان عبادة مالية كالزكاة، فإنه يخرج عنه القدر الواجب عليه" (١٨٤).

### أدلة القول الثالث :

استدل أصحاب القول الثالث بأن الاعتكاف عبادة بدنية متعلقة بوجود المسلم حياً؛ فإذا مات، لم يلزم أحد أن يقضيه عنه.

### مناقشة الأدلة :

#### مناقشة أدلة أصحاب القول الأول :

أما حديث سعد بن عبادة - رضي الله عنه -، فقد صح سنداً، وهو شامل بعمومه كل نذر، فيكون الاعتكاف المنذور عن الميت مشروعاً، ويقوم به الولي.

وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، فهو استدلال قوي؛ لأن الاعتكاف دين، وقضاؤه عن الميت أدائه عنه، كما ثبت في الأحاديث بوجوب قضاء الدين عن الميت، ومنه: "فدين الله أحق بالقضاء".

وأما الآثار عن الصحابة - رضي الله عنهم - في مشروعية الاعتكاف المنذور عن الميت، فهي آثار صحيحة سنداً، ثم هي مما لا مجال للرأي فيه، فكان له حكم الرفع للنبي - صلى الله عليه وسلم -، فكان قضاء النذر للولي مستحباً، وليس بواجب؛ لأنه دين، والدين لا يلزم الولي بقضائه وجوباً، بل ندباً.

وأما قياس الاعتكاف والصلاة على الصوم في النيابة فهو قياس صحيح؛ لأن العلة في ذلك أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصوم، فكذلك هو

(١٨٤) الزيلعي، البحر الرائق، ٢/٣٠٧.

جائز في الصلاة والاعتكاف، فكما أنه ثبتت النيابة في عبادة بدنية هي الصوم، فكذا الأمر جازت النيابة في الصلاة والاعتكاف، وهما عبادتان بدنيتان، ثم إن هذا القياس موافق لما ثبت عن عائشة وابن عباس، ولم يعرف لهما مخالف.

وقد اعترض على الاستدلال بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما -، بأن النقل في هذا عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مضطرب، ويمكن الجمع بحمل الإثبات في حق من مات، والنفي في حق الحي<sup>(١٨٥)</sup>.

وأما استدلالهم بالأدلة الدالة في أنه لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ففيها أجوبة تفصيلية سبق ذكرها في حكم الصلاة المنذورة<sup>(١٨٦)</sup>.

وأما استدلالهم بالقياس على عدم جواز الصلاة بجامع كونهما عبادة بدنية، فإنه لا يسلم أولاً عدم جواز النيابة في الصلاة، ثم هو ينتقض بجوازها في الصوم، فقد دلت الأدلة من السنة على جواز النيابة في الصوم المنذور.

وقد دلت الآثار الصحيحة عن الصحابة على جواز الاعتكاف عن الميت، فكان قياساً في مورد النص، فكان فاسداً.

قال الشوكاني: "عللوا ذلك بأن القرية البدنية لا تصح إلا من المتقرب، وهذه دعوى مجردة، فقد صح عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - : "من مات وعليه صوم صام عنه وليه"، وحديث الخثعمية، حيث قال لها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : "أرأيت لو كان على أبيك دين ففضيته".

وفي الباب واقعات مشعرة بأصل الجواز، فلا يمتنع من ذلك إلا ما دل عليه دليل، وهو - أيضاً - الأصل الذي ينبغي الرجوع إليه، ثم عدم الدليل، فإن من صح منه فعل شيء بنفسه جاز له أن يستنيب غيره إلا أن يرد ناقل ينقل عن هذا الأصل .... فمن ادعى المنع من شيء من هذه الأمور فعليه إثبات الناقل عن الأصل"<sup>(١٨٧)</sup>.

(١٨٥) ابن حجر، فتح الباري، ١١/٥٨٤.

(١٨٦) سبقته هذه المناقشات.

(١٨٧) الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، ٤/٢١٩-٢٢٠.

مناقشة دليل أصحاب القول الثالث : أنه عبادة بدنية معلقة بوجود المسلم حياً؛ فإذا مات، لم يلزم أحد أن يقضيه عنه، قلنا: لا نسلم أولاً: عدم جواز قضاء العبادة البدنية، فقد صحت النيابة في الصوم والحج، وترجح الجواز في الصلاة.

وثانياً: فقد صحت الآثار عن الصحابة - رضي الله عنهم - في ذلك.

### الترجيح :

بعد استعراض الأدلة ومناقشتها يترجح القول بجواز قضاء الولي فعل الاعتكاف المنذور عن الميت، لصحة الآثار عن الصحابة الكرام - رضي الله عنهم -، ولعدم سلامة أدلة القائلين بسقوط الاعتكاف والفدية أو القائلين بالإطعام عنه فقط، ويترجح - أيضاً - بأن الولي يقوم بهذا الفعل استحباباً، فإن لم يفعل فإن كان له مال أطعم عنه منه، أو استؤجر من ماله من يقوم بفعل الاعتكاف عنه، والله تعالى أعلم وأولى بالصواب.

## المطلب الرابع أثر الموت قبل فعل الحج المنذور والصدقة المنذورة

يكون هذا المبحث في فرعين كالآتي :

### الفرع الأول أثر الموت قبل فعل الحج المنذور

وكذلك الحال بالنسبة للعمرة المنذورة قال المرداوي: "حُكْمُ الْعُمْرَةِ الْمُنْذُورَةِ حُكْمُ الْحَجِّ الْمُنْذُورِ إِذَا مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ" (١٨٨):

أما إذا مات من نذر الحج بعد تمكنه من أدائه (١٨٩)، ولم يؤده حتى مات، فقد اختلف الفقهاء في حكم هذه الصورة على قولين :

**القول الأول:** أن من مات بعد التمكن من أداء الحج الواجب عليه بالنذر، فإنه يقضى عنه من تركته، سواء أوصى أم لم يوص به، ولا يسقط عنه بموته، وهو مروى عن ابن عباس، وأبي هريرة - رضي الله عنهما -، وهو قول الحسن البصري وطاووس، وعطاء، والثوري، والأوزاعي، والضحاك، وعبدالرحمن بن أبي ليلى، وإسحاق، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير (١٩٠)، وهو قول الشافعية فإذا مات ولم يقض النذر ولا الواجب قُضي عنه الواجب أولاً، فإن كان في ماله سعة أو كان له من يحج عنه قُضي النذر

---

(١٨٨) المرداوي، الإنصاف، ٤٨٤/٥.

(١٨٩) هناك خلاف عند الفقهاء في حكم موت من نذر حجاً قبل التمكن، وهو خلاف ليس بعيداً عن خلاف موته بعد التمكن، ولاتحاد الأدلة؛ فإنني سأكتفي بذكر المسألة الثانية، وعرض أدلتها؛ لاتحاد الأدلة.

(١٩٠) ابن قدامة، المغني، ١٠١/٣، ٦٥٧/١٣، النووي، المجموع شرح المذهب، ١١٦/٧.

عنه بعده، وإن حج عنه رجل بإجارة أو تطوع ينوى عنه قضاء النذر صح (١٩١)، (١٩٢)، (١٩٣)، وهو قول الحنابلة، ولكن الميت إذا لم يخلف مالاً ليحج عنه النذر فلا يلزم الوارث الحج عنه، ولكن يستحب أدائه عنه، فإن حج عنه الوارث بنفسه أو استأجر من يحج عنه أجزأ عن الحج الواجب على الميت (١٩٤)، وهو قول الظاهرية بأن يحج عنه، فإن أبي الولي استؤجر من رأس ماله من يؤدي دين الله تعالى قبله (١٩٥).

**القول الثاني:** أن من مات بعد التمكن من أداء الحج الواجب عليه بالنذر، فإنه يسقط عنه بموته؛ ولا يؤديه الولي عنه، إلا أن يوصي بأدائه عنه، فإن أوصى به حج عنه من ثلث ماله، ولا يجب على وليه أن يأمر بالحج عنه من مال نفسه، وهو قول الشعبي، والنخعي، وابن سيرين، وحمام بن أبي سليمان، وداود بن أبي هند، وعثمان البتي (١٩٦)، وهو قول الحنفية (١٩٧)، والمالكية (١٩٨).

---

(١٩١) الأم، الشافعي، ١٤٣/٢، حاشيتا قليوبي وعميرة، ١٩٦/١٢، الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، ٢٧٠/٥، المجموع شرح المذهب، ٣٧٢/٦، ٨/٧، ٤٩٤/١١٦، النووي، روضة الطالبين، ٢٧٨/١، ٣٩٤/١.

(١٩٢) وعند الشافعية: إذا نذر حجات كثيرة، انعقد نذره، ويأتي بهن على توالي السنين بشرط الإمكان، فإن أجزأ استقر في ذمته ما أخره، فإذا نذر عشر حجات، ومات بعد خمس سنين أمكنه الحج فيهن قضي من ماله خمس حجات " النووي، روضة الطالبين، ٣٩٥/١.

(١٩٣) قال النووي: "والصحيح: أنه إذا مات قبل إمكان الصوم والحج المنذرين وكفارة اليمين المذكورة فلا شيء عليه، ولا يطعم عنه، ولا يصام عنه، والله أعلم"، المجموع شرح المذهب، ٤٧٨/٨.

(١٩٤) المرادوي، الإنصاف، ٤٨٤/٥، ابن النجار الفتوح، شرح منتهى الإرادات، ٣٧٩/٣ - ٣٨٠.

(١٩٥) ابن حزم، المحلى، ٢٨/٨.

(١٩٦) ابن قدامة، المغني، ١٠١/٣.

(١٩٧) الكاساني، بدائع الصنائع، ٥٣/٢.

(١٩٨) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٢٣٠/٣.

## الأدلة :

### أدلة القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية :

١ - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة من جهينة<sup>(١٩٩)</sup>، جاءت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : إن أمي نذرت أن تحج، فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال : "نعم، حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته؟ اقضوا الله<sup>(٢٠٠)</sup>، فالله أحق بالوفاء"<sup>(٢٠١)</sup>.

٢ - وفي رواية : "إن أختي نذرت أن تحج"<sup>(٢٠٢)</sup>.

وجه الدلالة : قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "نعم، حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته، اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء" نص صحيح صريح على جواز قضاء الحج عن الميت، وأن الولي يقوم به استحباباً، وشبهه النبي - صلى الله عليه وسلم - بالدين واجب القضاء، سواء من ماله وجوباً، أو من فعل الولي أو ماله استحباباً؛ فإذا كان دين الناس واجب القضاء، فدين الله أوجب في القضاء، فكان قضاء الولي الحج بنفسه أو بغيره عنه مشروعاً.

قال ابن حجر : "وفيه: أن من مات وعليه حج، وجب على وليه أن يجهد من يحج عنه من رأس ماله، كما أن عليه قضاء ديونه"<sup>(٢٠٣)</sup>.

"قوله أكننت قاضيته؟ فيه دليل على أن من مات، وعليه حج وجب على

---

(١٩٩) قيل: إن اسمها: غايثة، أو غاثية، ابن حجر، فتح الباري، ٤/٦٥.

(٢٠٠) ولا خلاف في جواز حج الرجل عن المرأة، والمرأة عن الرجل، ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح، ابن حجر، فتح الباري، ٤/٦٥.

(٢٠١) رواه البخاري، صحيح البخاري، رقم: " ١٧٥٤ "، ٢/٦٥٦، واللفظ له، ومسلم، صحيح مسلم، رقم: " ١١٤٩ "، ٢/٨٠٥.

(٢٠٢) ابن حجر، فتح الباري، ٤/٦٥.

(٢٠٣) ابن حجر، فتح الباري، ٤/٦٦، الشوكاني، نيل الأوطار، ٥/١١.

وليه أن يجهد من يحج عنه من رأس ماله، كما أن عليه قضاء ديونه، وقد أجمعوا على أن دين الأدي من رأس المال، فكذلك ما شبه به في القضاء، ويلحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من نذر، أو كفارة، أو زكاة" (٢٠٤).

واستدل أصحاب هذا القول بِإِنَّ الْأَوْلَى أَنْ يُقْضِيَ النَّذْرَ عَنْهُ وَارْتُهُ، فَإِنْ قَضَاهُ غَيْرُهُ، أَجْزَأُهُ عَنْهُ، كَمَا لَوْ قَضَى عَنْهُ دَيْنُهُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَبَّهُهُ بِالذَّيْنِ، وَقَاسَهُ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ مَا يُقْضِيهِ الْوَارِثُ إِنَّمَا هُوَ تَبْرُعٌ مِنْهُ، وَغَيْرُهُ مِثْلُهُ فِي التَّبْرُعِ، وَإِنْ كَانَ النَّذْرُ فِي مَالٍ، تَعَلَّقَ بِتَبْرُكِهِ (٢٠٥).

٣ - لأنه حق استقر عليه تدخله النيابة، والعمرة كالحج، فلم يسقط بالموت كالدين (٢٠٦).

#### أدلة القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية :

١ - ما روى عن ابن عمر بإسناد صحيح : " لا يحج أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد " (٢٠٧).

٢ - حدثنا أبو بكر قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم النخعي قال : " لا يحج أحد عن أحد " (٢٠٨).

٣ - ما روي عن مالك والليث، وعن مالك أيضاً: إن أوصى بذلك، فليحج عنه وإلا فلا (٢٠٩).

(٢٠٤) الشوكاني، نيل الأوطار، ١١/٥.

(٢٠٥) ابن قدامة، المغني، ٦٥٧/١٣.

(٢٠٦) ابن قدامة، المغني، ١٠١/٣.

(٢٠٧) رواه ابن أبي شيبة، المصنف، رقم: " ١٥١٢٢ "، ٣/٣٨٠.

(٢٠٨) رواه ابن أبي شيبة، المصنف، رقم: " ١٥١٢٣ "، ٣/٣٨٠.

(٢٠٩) الشوكاني، نيل الأوطار، ١١/٥.

٤ - لأن الحج عبادة بدنية؛ فتسقط بالموت، كالصلاة؛ بجامع المالية في كل (٢١٠).

## مناقشة الأدلة :

### مناقشة أدلة أصحاب القول الأول :

أما الاستدلال بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة من جهينة، جاءت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت: إن أُمِّي نذرت أن تحج .... الحديث، فهو في الصحيحين، ودلالته على الحكم صريحة.

غير أنه قد اعترض على الاستدلال بالحديث بأنه قد ورد بروايات ظاهرها الاضطراب، فمرة: إن أُمِّي نذرت أن تحج، ومرة أختي، وهكذا .....

وأجيب: بأن هذا الاضطراب لا يضر، فقد احتمل أن يكون كل من الأخ سأل عن أخته والبنت سألت عن أمها<sup>(٢١١)</sup>.

قال ابن حجر: "وأما الاختلاف في كون السائل رجلاً أو امرأة، والمسؤول عنه أختاً أو أمّاً، فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث؛ لأن الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت؛ ولا اضطراب في ذلك"<sup>(٢١٢)</sup>.

"وقد استدل بهذه الرواية على صحة حج الوارث لعدم استقصائه - صلى الله عليه وسلم - للأخ هل هو وارث أو لا، وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال، كما تقرر في الأصول"<sup>(٢١٣)</sup>.

### مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني :

وأما الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين عن ابن عمر وإبراهيم النخعي وغيرهما، فهي من حيث السند صحيحة، ولكنها في مقابلة أدلة

(٢١٠) ابن حجر، فتح الباري، ٦٥/٤، ابن قدامة، المغني، ١٠١/٣.

(٢١١) ابن حجر، فتح الباري، ٦٥/٤، الشوكاني، نيل الأوطار، ١١/٥.

(٢١٢) ابن حجر، فتح الباري، ١٩٥/٤، الشوكاني، نيل الأوطار، ١١/٥.

(٢١٣) الشوكاني، نيل الأوطار، ١٢/٥.

صحيحة من السنة النبوية دلت على جواز الحج عن الميت، فتكون هذه الآثار في مقابلتها، فلا يصح حينئذ الاحتجاج بها.

### الترجيح :

بعد استعراض أدلة كل من الفريقين يظهر أن الرأي الراجح، هو جواز الحج عن الميت حج النذر، سواء أكان قبل التمكّن أم بعده؛ لورود الأدلة الصحيحة الصريحة من السنة النبوية الدالة على جواز قضاء الحج عن الميت فرضاً أم نذراً، وهو متعين في حال وجود تركة للميت، فإن حج الولي استحباباً كان حسناً، أو استؤجر له من يحج عنه، وإن لم يكن له مال استحب للولي الحج عنه بنفسه، أو حج غيره عنه تطوعاً جاز، والله تعالى أعلم.

## الفرع الثاني

### أثر الموت قبل فعل الصدقة المنذورة

اختلف الفقهاء في حكم من نذر صدقة ومات قبل أدائها، على قولين :

**القول الأول :** أنه من نذر صدقة فمات قبل أدائها أداها عنه وليه من التركة، سواء أوصى أم لم يوص به، على المعتمد عند الشافعية<sup>(٢١٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٢١٥)</sup>.

**القول الثاني :** أنه من نذر صدقة فمات قبل أدائها، فلا يؤدي عنه إلا إذا أوصى بذلك، وإلا سقطت عنه، ولا يجب على الوارث أدائها من ماله الخاص أو تركة الميت، إلا أن يتبرع الورثة، ولا يجبروا عليها، ويجوز إخراجها من الثلث، وهو قول الحنفية<sup>(٢١٦)</sup>، والمالكية<sup>(٢١٧)</sup>.

(٢١٤) حاشيتا قليوبي وعميرة، ٤٤٦/٥،

(٢١٥) ابن قدامة، المغني، ٦٥٥/١٣، المرادوي، الإنصاف، ٤٨٢/٥، ابن النجار الفتوحى، شرح منتهى الإرادات، ٣/٣٧٩-٣٨٠.

(٢١٦) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٣٩٣/٢، ٥٤٣/٤.

(٢١٧) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ٢٣٠/٣.

## الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول :

١ - حديث سعد بن عبادة - رضي الله عنه - المتقدم في مسألة الصلاة المنذورة<sup>(٢١٨)</sup>.

وجه الدلالة : أنه عام في كل فعل منذور يفعله وليه عن الميت ؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له : " اقضه عنها " ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَبْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَعْنَاهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يُعْرَفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ، فَكَانَ إِجْمَاعًا سَكُوتِيًّا<sup>(٢١٩)</sup>، ومنه الصدقة<sup>(٢٢٠)</sup>؛ فإنها تؤدي عنه، سواء أوصى بذلك أم لم يوص به.

٢ - القياس على أداء الصوم والحج عن الميت، فكذاك الصدقة المنذورة.

استدل أصحاب القول الثاني :

١ - قال مالك : " لا يمشي أحد عن أحد، ولا يصلي، ولا يصوم عنه " <sup>(٢٢١)</sup>.

٢ - عدم جواز النيابة في الصدقة كسائر الأعمال البدنية، قياساً على الصلاة<sup>(٢٢٢)</sup>.

## الترجيح :

الرأي الراجح: جواز أداء الصدقة المنذورة عن الميت، أوصى بذلك أم يوص، وإن لم يكن له مال استحب للولي أدائه عنه، ولا يجب عليه؛ لصراحة الأدلة العامة الدالة على جواز أداء الواجبات المالية عن الميت، وقياساً على جوازها في الزكاة، فكذاك النذر؛ بجامع الوجوب في كل، والله تعالى أعلم.

(٢١٨) سبق تخريجه، ص: ٨.

(٢١٩) ابن مفلح، الفروع، ٤٩/٢.

(٢٢٠) عون المعبود، ٩٧/٩.

(٢٢١) سبق تخريجه، ص: ٧.

(٢٢٢) ابن قدامة، المغني، ٦٥٥/١٣، المرادوي، الإنصاف، ٤٨٢/٥.

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فقد توصلت إلى نتائج من أهمها :

١ - العبادة المنذورة تُعدّ ديناً في ذمة الميت قبل فعله هذه الطاعة المنذورة، وهذا الدين يجوز للولي القيام به عنه استحباباً إذا كان بدنياً، ويتوجب إخراجه من مال الميت إذا كان النذر مالياً، أو يستعاض به مالاً، إذا كان للميت مال، واستحباباً في مال الولي أو أي أجنبي يتبرع بذلك.

٢ - من الدلائل على أن النذر مكروه: حصول المطالبة والتبعية الشرعية والبدنية والمالية على الميت وأوليائه وجوباً أو استحباباً لمن نذر نذراً ثم مات، وهذا هو المحذور الذي من أجله أطلق طائفة من الفقهاء الكراهة على إلزام المسلم نفسه بالنذر.

٣ - يجوز قضاء الصلاة المنذورة عن الميت، وهو المذهب عند الحنابلة، واختاره الأكثر، وأبو بكر الخرقى، وهي الصحيحة عندهم، وهو قول بعض متأخري الشافعية، وهو ما حكاه الماوردي عن عطاء ابن أبي رباح، وإسحاق بن راهويه، ونص عليه ابن عبد الحكم من المالكية، وهو قول الظاهرية، وهو مروى عن ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهما -، وبه قال: الأوزاعي وعطاء وإسحاق، ويترتب عليه: تخيير ولي الميت بين أن يقضي الصلاة المنذورة عنه، أو يكفر عنه كفارة يمين، وتكون في ماله وجوباً إذا ترك مالاً، وتكون في مال وليه استحباباً أو في مال أي أجنبي جوازاً.

٤ - يجوز قضاء الصوم المنذور عن الميت، وأن الميت إذا مات وعليه صوم نذر، فإن وليه يصوم عنه، سواء أوصى به أم لم يوص به، وهو مروى عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، وهو قول الليث بن سعد، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والزهرى، وإسحاق، وحماد بن أبي سليمان،

وطاوس، وقتادة، وهو قول للشافعي في مذهبه القديم، جزم النووي بصحته، وهذا في كونه كان متمكناً من الصيام، ويفعله الولي استحباباً، وهو قول الحنابلة استحباباً أيضاً، ولو قضاه عنه غيره جاز، بإذن الولي أو بدونه وهو قول أكثر الحنابلة، مع جواز صيام جماعة عنه في الصحيح من المذهب، وهو قول الظاهرية فيمن مات وعليه صوم نذر واجب ففرض على أوليائه أن يصوموه عنه هم، أو بعضهم أوصى به أو لم يوص به، فإن لم يكن ولي استؤجر عنه من رأس ماله من يصومه عنه، ولا بد، أوصى بكل ذلك أو لم يوص، وهو مقدم على ديون الناس.

وأنة يقوم الولي بقضاء الصوم عن وليه استحباباً، ويجوز أن يقوم الأجنبي بذلك، ويترتب على القول بالجواز - خلافاً للظاهرية القائلين بالوجوب-: أن الولي مخير بين الصوم والإطعام؛ فإن كان له مال فمن تركته، وإن كان لا مال له تطوع به عنه.

٥ - يجوز قضاء الولي فعل الاعتكاف المنذور عن الميت، ووليّه يعتكف عنه، وهو مروى عن ابن عباس، وابن عمر وعائشة - رضي الله عنهم - وبه قال الأوزاعي، وإسحاق، وهو قول للشافعي، وهو مذهب الحنابلة، ولكنه على الولي، على سبيل الاستحباب، من باب الصلّة له، والأولى أن يقضيه عنه وارثه، ولو وقع من غير الوارث جاز وأجزأه، وهو قول الظاهرية، لكن مع القول بوجوب القضاء على الولي.

ويترتب عليه: أن الولي يقوم بهذا الفعل استحباباً، فإن لم يفعل فإن كان له مال أطعم عنه منه، أو استؤجر من ماله من يقوم بفعل الاعتكاف عنه.

٦ - جواز الحج عن الميت حج النذر، سواء أكان قبل التمكن أم بعده، أوصى به أم لم يوص به، وهو متعين في حال وجود تركة للميت، فإن حج الولي استحباباً كان حسناً، أو استؤجر له من يحج عنه إن كان له مال، وإن لم يكن له مال استحباباً للولي الحج عنه بنفسه، أو حج غيره عنه تطوعاً، جاز، وهو مروى عن ابن عباس، وأبي هريرة - رضي الله عنهم - وهو قول الحسن البصري، وطاووس وعطاء والثوري، والأوزاعي

والضحاك، وعبد الرحمن بن أبي ليلي، وإسحاق، وسعيد بن المسيب،  
وسعيد بن جبير، وهو قول الشافعية، والحنابلة، وهو قول الظاهرية.  
٧ - جواز أداء الصدقة المنذورة عن الميت أوصى بذلك أم يوص، وإن لم يكن  
له مال استحب للولي أدائها عنه، ولا يجب عليه.  
وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

## فهرس المراجع

- الأبادي، محمد شمس الحق العظيم أبو الطيب، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.
- الأبي، صالح عبد السميع الأزهرى، الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، المكتبة الثقافية، بيروت.
- ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزواوي، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٢م.
- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي، المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ابن تيمية، أحمد عبد الحلیم الحراني أبو العباس، ت: ٧٢٨ هـ، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه، جمع: عبد الرحمن محمد قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، مكتبة ابن تيمية.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني أبو العباس، ت: ٧٢٨ هـ، شرح العمدة في الفقه، الدكتور سعود صالح العطيشان، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٣هـ، ط١.
- ابن جزى، أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبى الغرناطى، القوانين الفقهية، مكتبة أسامة بن زيد، بيروت، بدون سنة الطبع.
- ابن حجر العسقلانى، أحمد بن علي، فتح البارى بشرح صحيح البخارى، رقم أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وصححه: محب الدين الخطيب دار الريان للتراث، ط١، ١٩٨٧م.
- ابن حجر العسقلانى، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، مكتبة ابن تيمية، مصر.

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الدراية تخريج أحاديث الهداية، دار المعرفة، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت.
- ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد، المحلى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي أبو محمد، ت: ٤٥٦هـ، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٤هـ، ط ١.
- ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح، ت: ٧٠٢هـ، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢/٢٣٢.
- ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد القرطبي أبو الوليد، ت: ٥٩٥ هـ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١/٢١٩.
- ابن عبد البر النمري، أبو عمر يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، دار الفكر، بيروت، ١٣٨٦هـ، ط ٢، ٣/١٩٣.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني شرح مختصر الخرقي، مطبعة الرياض الحديثة، بدون سنة طبع.
- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، الكافي في فقه الإمام أحمد، ط ٥، المكتب الإسلامي، ١٩٨٨م.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي أبو عبد الله، ت: ٧٥١هـ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- ابن كثير، إسماعيل الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ط ١، دار المعرفة، بيروت.

- ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، ت: ٢٧٥هـ، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الفكر، بيروت ١٩٨٧م.
- ابن مفلح، محمد بن مفلح المقدسي، الفروع، تحقيق: أبو الزهراء حاتم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي، المبدع، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ابن منظور، لسان العرب، محمد بن مكرم، المعروف المصري، دار الفكر، ط١، ١٩٩٠م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث سنن أبي داود مع معالم السنن للخطابي، دار الحديث حمص، ط١، ١٩٧٣م.
- ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، ط٢.
- ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، دار الفكر.
- الباجي، القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، ت: ٤٩٤هـ، المنتقى شرح الموطأ، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٣٢هـ، عن مطبعة السعادة بمصر.
- أحمد بن حنبل، المسند، شرح: أحمد محمد شاكر، ط٣، دار المعارف للطباعة والنشر، مصر.
- البجيرمي، سليمان بن عمر بن محمد، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، ترقيم: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٩٨٧م.
- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشف القناع، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت.

- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، شرح منتهى الإرادات، المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦م.
- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، الروض المربع شرح زاد المستقنع، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٣٩٠هـ.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، وفي ذيله الجواهر النقي، لابن التركماني، دار المعرفة، بيروت.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، المعروف بالجامع الصحيح، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٩٧٨م.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد، التعريفات، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
- الحطاب، محمد بن عبد الرحمن المغربي، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
- الخطيب الشربيني، محمد، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م.
- خليل، بن إسحاق المالكي، مختصر خليل، حققه: عبدالسلام الشتوي، المكتبة العصرية، بيروت ط ١، ٢٠٠٣م.
- الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد، سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، ط ١، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- الدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، وبهامشه تقريرات الشيخ عيش، دار الفكر، بيروت، بدون سنة طبع.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، وتحقيق وضبط: حمزة فتح الله، مكتبة طيبة، ١٩٨٧م.
- الزيلعي، زين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن بكر، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ت: ٩٧٠هـ، دار المعرفة، بيروت.

- الزرقاني، محمد، شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل، دار الفكر، بيروت.
- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ت: ١١٢٢ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ط الأولى.
- الزيلمي، عثمان بن علي الحنفي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط٢، مطبعة بولاق، ١٣١٣هـ.
- الزيلمي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، نصب الرأية لتخريج أحاديث الهداية، دار الحديث، القاهرة.
- الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله، ت: ٢٠٤هـ، الأم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ، ط الثانية.
- السرخسي، محمد بن أبي سهل، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، تحفة الفقهاء، ت: ٥٣٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ط ١.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، المذهب في فقه الإمام الشافعي، طبع مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، التنبيه في الفقه الشافعي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، ت: ٨٥٢هـ، سبل السلام شرح بلوغ

- المرام من أدلة الأحكام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٩هـ، ط ٤، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي.
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، ت: ٣٢١هـ، مختصر اختلاف العلماء، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.
- العبدري، محمد بن يوسف بن أبي القاسم أبو عبد الله، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
- عبد الرزاق بن همام، المصنف، ومعه: كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٨م.
- القونوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء – جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الكاساني، أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م.
- محمد أمين، المعروف بابن عابدين حاشية رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٦٦م.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المرادوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٠م.

- المغربي، محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله، ت: ٩٥٤هـ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ.
- الموصللي، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، دار الدعوة، إسلامبول، ١٩٨٧م.
- الميرغناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل أبو الحسين، الهداية شرح بداية المبتدي، المكتبة الإسلامية، بيروت.
- النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، ت: ٣٠٣هـ، السنن الكبرى، تحقيق د. حسن عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ط١.
- النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، ت: ٣٠٣هـ، المجتبى من السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ط٢.
- النووي، يحيى بن شرف الدين أبو زكريا، روضة الطالبين وعمدة المفتين، إشراف: زهير الشاويش، ط٢، المكتب الإسلامي، ١٩٨٥م.
- النووي، يحيى بن شرف الدين أبو زكريا، تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه)، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- النووي، يحيى بن شرف الدين أبو زكريا، صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- الهيتمي، علي بن أبي بكر، ت: ٨٠٧هـ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية ط٢، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٠م.